

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس المشارك: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجمهورية العربية الليبية)  
الرئيس المشارك: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

تخصيص خمس دقائق لكل بيان. وعليه، أطلب إلى الأعضاء  
التقيد بتلك المدة احتراماً لجميع من سيتكلمون بعدهم ولكي  
يحظى الجميع بالشروط ذاتها. وأود أن أشكر الجميع على  
تفهمهم وانضباطهم.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد  
دميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس كريستوفياس (تكلم بالإنكليزية): من  
دواعي سروري البالغ أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع  
المستوي، المتعقد من أجل أنبل الأهداف. ومهما كانت  
الأهداف الإنمائية للألفية طموحة شاملة، فإنها تستحق  
بالتأكيد كامل اهتمامنا وتفانيينا. وينبغي لجميع الدول،  
صغيرة وكبيرها، أن تتحمل مسؤولياتها المشتركة وأن تكفل  
بلوغ جميع الأهداف في الوقت المناسب.

وفي واقع الأمر، إننا خلال العشر سنوات الأولى  
تكلمنا كثيراً ولكن ما فعلناه لم يكن كافياً. وخلال السنوات  
الخمس المتبقية، يجب أن نكتف جهودنا لتعويض الوقت

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف  
الإنمائية للألفية

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج  
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقد في الأمم  
المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين  
المتصلة بهما.

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/65/L.1)

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):  
أود أن أذكر الأعضاء بعمدة البيانات. يذكر الأعضاء أنه وفقاً  
لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٩، جرى وضع قائمة المتكلمين على أساس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المتعلق بالإيدز - وذلك عبر دعم المرفق الدولي لشراء العقاقير الطبية، الذي يمثل آلية ابتكارية لتمويل التنمية.

إنني أؤكد للأعضاء من على هذه المنصة أنني سأفعل كل ما في وسعي لكفالة بقاء قبرص طرفاً فاعلاً إقليمياً وعالمياً في إطار جهودنا الجماعية. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد على ما قلته بالأمس: إذا كان لنا أن نتناول بشكل فعال وجوهري مشكلتي الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، فلا بد لنا من تحقيق التوزيع الأكثر عدلاً للثروة العالمية.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة تارجا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا.

**الرئيسة هالونن** (تكلمت بالإنكليزية): إن إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) يقوم على فكرة أساسها أن السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان مفاهيم مترابطة ومتعاضدة. وما زال هذا الثالوث واقعاً حقيقياً.

وأى دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتطبق الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية توفر أساساً متيناً لتطلعات مواطنيها. ولقد كانت أنشطة المنظمات غير الحكومية، ولا تزال، تكتسي أهمية أساسية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ونحتاج إلى جهود قطاع الأعمال أيضاً.

وهناك دلائل قوية على أن جهودنا المشتركة قد أثمرت عدداً من النتائج. فالأهداف أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية. ويبين العديد من الأمثلة أنه كان لتلك الأهداف دور هام في تقليص الفقر على المستوى الوطني.

وفنلندا تلتزم التزاماً تاماً بالأهداف الإنمائية للألفية. وسوف نواصل زيادة التمويل للتعاون الإنمائي، الذي ستبلغ نسبته ٥٨,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في العام

الضائع. ومن جانبنا، وعلى الرغم من أن قبرص بلد صغير ومحدود الموارد، فإننا نقوم بكل جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها، من خلال تعبئة موارد إضافية وابتكارية للتمويل. إن دائرة التعاون الإنمائي في جمهورية قبرص (Cyprus Aid)، تهدف إلى تخصيص المساعدات الفعالة والموجهة جيداً لتحقيق الحد الأقصى من الفوائد لشركائنا.

إن أحد الأهداف هو السعي إلى تحقيق حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، والحد من أوجه اللامساواة. وفي هذا الصدد، فإننا نعمل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وشركائنا في الأمم المتحدة، وكذلك مع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. إننا نوجه مساعداتنا بشكل أكثر تحديداً إلى مجالات الرعاية الصحية، مثل بناء العيادات الطبية والتبرع بسيارات الإسعاف. كما أننا نوجه المساعدات إلى التعليم، والخدمات المتعلقة بالسياحة والهياكل الأساسية، كبناء الجسور والأشغال العامة. ويتعين علينا في المستقبل أن نكرس المزيد من الاهتمام للمشاكل البيئية الناجمة عن تغير المناخ.

ونظراً لافتقار قبرص إلى آلية تنفيذ في هذه المرحلة، فإنها تسعى لتنفيذ المشاريع الإنمائية عبر التعاون المستند إلى التفويض، أي بالتعاون الوثيق مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والوكالات الإنمائية. والمشاريع التي تم تنفيذها أو التخطيط لها حتى الآن تستهدف الأهداف الإنمائية للألفية حصرياً.

ويؤدي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دوراً أساسياً في تمكين البلدان النامية من تحقيق المهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقين بوفيات الأطفال وصحة الأم على التوالي. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى إسهامنا فيما يتعلق بالمهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية -

مستدام يؤدي إلى توفير فرص العمل الكريم. وهذا أمر أساسي لتقليص الفقر.

ثمة صلة قوية بين مسائل المناخ والأهداف الإنمائية للألفية. والتقدم المحرز في العمل المتصل بتغير المناخ يفيد جهودنا من أجل بلوغ تلك الأهداف. ولا بد أيضاً من حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، التي تسهم في التكيف الفعال والطويل الأجل مع تغير المناخ. وفنلندا تتطلع إلى الحدث الرفيع المستوى المفيد المتعلق بالتنوع البيولوجي، الذي سيعقد غداً.

لقد أنشأ الأمين العام فريقاً رفيع المستوى للاستدامة العالمية لصياغة رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين. وأتشفرف بالمشاركة في رئاسة هذا الفريق مع الرئيس جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا. وبعد انعقاد أول اجتماع للفريق يوم الأحد، يمكنني أن أقول، حتى من خلال الفترة القصيرة التي استغرقتها اجتماعنا، إن هذا الفريق عازم على طرح أفكار جديدة من أجل مواجهة التحدي.

ونحن في فنلندا نؤمن بقوة بأن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها. ووجود منظومة متعددة الأطراف قوية هو أداة حيوية الأهمية لبلوغ تلك الغاية. ولا يمكن إنجاز الأهداف إلا من خلال التعاون والمشاركة على قدم المساواة. ولا بد أن يتاح للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء المشاركة في صنع القرارات العالمية والالتزام بها.

أخيراً، وقبل عشر سنوات، كان لي شرف ترؤس اجتماع القمة للأمم المتحدة للألفية مع رئيس ناميبيا السابق، سام نجوما. وأذكر جيداً الروح الحماسية التي سادت خلال ذلك الاجتماع. فلنحفظ تلك الروح في قلوبنا ولنحول الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع في حياة البشر.

القادم، وهو ما سيقينا على المسار الصحيح للوصول إلى مستوى ٧. في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ونوجه دعمنا إلى أفريقيا بصورة متزايدة. ونشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا.

إن الأهداف الإنمائية للألفية جزء من جدول أعمال إنمائي واسع. فهو يشمل الأهداف المتعاضدة المتمثلة في ضمان احترام جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، ودعم الديمقراطية وسيادة القانون.

وتمكين المرأة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أننا نحتاج إلى التزام النساء والرجال وإسهامهم على حد سواء. والانخفاضات الأخيرة في الوفيات النفاسية تبين أن بإمكاننا أن نحدث تغييراً كبيراً. ولاتباع نهج قائم على الحقوق أهمية خاصة في تعزيز الصحة النفاسية والحقوق الإنجابية للمرأة. وهذا الوشاح على كتفي تعبير عن الحركة القوية للنساء والرجال المؤيدين لذلك النهج. وفنلندا ترحب وتؤيد بقوة بجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة الذي سيعزز المساواة بين الجنسين عالمياً وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

إن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين حياة كل البشر لا بد أن تقوم على أساس الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للسكان الأصليين والأقليات العرقية، التي كثيراً ما تعاني من التمييز. ولا بد أن تكون حقوق المعاقين ظاهرة وأن تعالج في الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية على جميع المستويات.

وفي عام ٢٠٠٤، رأينا أنه ينبغي إصلاح العولمة أيضاً، لأن العولمة العادلة وحدها يمكن أن تشكل قوة إيجابية لجميع شعوب العالم. ويجب أن نهيب الظروف لنمو اقتصادي

إن أمن إمدادات المياه، والإدارة السليمة للمياه، والوصول إلى المياه النقية والصرف الصحي عناصر أساسية في ترتيب أولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وتلتزم هنغاريا بمواصلة تبادل خبراتها في هذا الميدان مع شركائها. وأود أن أنوه في هذا الصدد إلى أن المياه ستكون أيضاً أحد المواضيع الرئيسية في جدول الرئاسة الهنغارية الوشيكة لمجلس الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام القادم.

وهنغاريا على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحسين القدرات في الموارد البشرية. إن التعليم يُوهِل الأفراد بالمهارات والمعرفة التي يحتاجونها لتشكيل المستقبل وحماية مواردنا المحدودة والمشاركة في بناء مجتمعات أكثر سلماً. والتعليم، وخاصة للنساء والفتيات اللواتي يعشن في ظل الفقر، لا يوفر الفرص لمستقبل أفضل فحسب، ولكنه مفتاح البقاء أيضاً. والنمو الاقتصادي والديمقراطية السياسية يُؤخِّران أيضاً ما لم تشارك النساء على قدم المساواة مع الرجال. والحصول على التعليم الشامل والوظيفي ذي الجودة، بما يقابل احتياجات عالم متغير بسرعة، ضروري أيضاً.

ولكن أهمية التربية البدنية ينبغي ألا تهمل أيضاً. وإصراري وتصميمي على هذا الموضوع سيُفهمان يقيناً حينما يُذكر الشخص المراعي لحقوق الآخرين بأنني قد أكون رئيس الدولة الوحيد في هذه القاعة الذي هو فعلاً بطل أولمبي. الرياضة ليست مفيدة للصحة فقط ولكنها تعلم الانضباط والتصميم والزمالة واحترام الواحد للآخر أيضاً.

وعلى نفس المنوال ثمة حاجة إلى إيلاء انتباه خاص إلى التعليم المتعدد اللغات، بما في ذلك تعلم المرء بلغة الأم، على مستوى المجتمعات المحلية وفيما بين الأفراد. ثمة حاجة إلى سياسات متماسكة ومستدامة بغية تنفيذ تلك الأولويات،

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا.

الرئيس شميت (تكلم بالإنكليزية): كما نعرف جميعاً، فإن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت المجموعات الكبيرة من السكان سبباً للخروج من حلقة الفقر. فكل فرد على وجه الأرض يملك القدرة على أن يعيش حياة كريمة وله الحق في ذلك. وهذا تحدٍ جماعي. ولذلك، ثمة حاجة إلى تفكير جماعي وإجراءات متعددة الأوجه لإنجاز تلك المجموعة من الأهداف المتنوعة، وإن كانت مترابطة بشدة، التي تنتظرنا.

وهنغاريا تدعو بقوة إلى اتباع نهج كلي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من وضع سياسات محددة الهدف عن وعي لبلوغ الأهداف التي تخلفنا عن بلوغها، مع ضرورة أن يكون هناك اتساق تام بين السياسات لتسريع العملية.

وإذ نؤكد على الترابط بين كل الأهداف الإنمائية للألفية وتساويها في الأهمية، ترى هنغاريا أن القضاء على الفقر المدقع والجوع سيسهم بدرجة كبيرة في إنجاز الأهداف الأخرى. واتباع نهج شامل لإزاء الأمن الغذائي أساسي الأهمية، ونرى أيضاً أن التنمية الزراعية المستدامة القائمة على الموارد والفرص والجوانب الإيكولوجية المحلية عنصر أساسي في هذا الشأن.

وكما تبين الاستعراضات الأخيرة للتقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المجتمعات الريفية بصفة خاصة تعاني من انعدام التنمية. ونرى أن التركيز على التنمية الريفية وتحسين ظروف المعيشة الريفية يمكن أن يسهم في خفض الهجرة الحضرية ويساعد بالتالي على الحد من انتشار المناطق العشوائية.

التزاماتنا. ونحن لا نسعى لإقامة نظام دولي حسن الأداء اقتصاديا وفعال فحسب ولكن لإقامة عالم إنساني متناغم ومكرم أيضا. دعونا نعمل معا من أجل مستقبل مستدام.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد محمود أحمدينجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

**الرئيس أحمدينجاد (جمهورية إيران الإسلامية)**  
(تكلم بالفارسية؛ قدم الوفد نصا بالإنكليزية): أحمد الله القدير على منحي الفرصة لأن أحضر هذا الاجتماع.

طوال العصور تطلعت البشرية إلى عيش حياة مزدهرة حافلة بالجمال والسكينة والصدقة والكمال الأخلاقي والروحي. لقد مرت بنا آلاف السنين التي شاهدت تجارب حلوة ومريرة بعض الشيء، مع توفر فرص كثيرة لبناء مستقبل أفضل، وفقا للكرامة الحقيقية للبشرية وكما يستحقه أروع مخلوق خلقه الله.

إن المشاكل الأكثر خطرا في الألفية الماضية نبعت من عقائد لا إنسانية ومصابة بالمرض، ترافقها إدارة مجحفة وقاسية. وفي الواقع إن هياكل الحكم غير الديمقراطي وغير العادل لهيئات اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي الدولية تشكل الأسباب لمعظم المحن التي تواجهها البشرية اليوم. إن الرأسمالية الليبرالية الشرهة والشركات عبر الحدود الوطنية ما فتئت تسبب في معاناة عدد لا يحصى من النساء والرجال والأطفال في بلدان كثيرة.

إن العقد الأول من الألفية الراهنة، على الرغم من قيام الجمعية العامة بتسميته العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، قد شابته لسوء الحظ الحرب والاحتلال والمجازر والمغامرة والتخويف. من الضروري القيام بالإصلاح الأساسي لهذا النظام

نظرا إلى أن ذلك مجال تصبح فيه النتائج ملموسة على الأمد الطويل.

إن التصدي للتحديات الصحية العالمية يحظى بالأولوية أيضا، نظرا إلى أن تنمية الموارد البشرية تتوقف إلى حد كبير على تحسين القطاع الصحي والحصول على نطاق واسع على الرعاية الصحية وزيادة القدرات المحلية للنظم الصحية الوطنية. ويمكن لهنغاريا أن تسهم في هذه العملية عن طريق عرض تجاربها في بناء شبكات الرعاية الصحية الوطنية، وتنفيذ نظم التحصين للرضع ومشاطرة معرفتها المهنية والتطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الأجهزة الطبية.

وفيما يتعلق بمجال واحد بعينه - صحة الأمهات - أود أن أسترعي الانتباه إلى نظام هنغاري فريد لشبكة الزائرات الصحيات التي تشمل البلد برمته، وفقا لها تزور ممرضات متخصصات على نحو منتظم النساء الحوامل والأمهات ذوات المواليد الجدد، حتى في أصغر المجتمعات المحلية. ونحن على استعداد لتتشاطر مع الجهات الشريكة لنا في التنمية تجاربنا في هذا المجال، وبهذه الطريقة نسهم في التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالأمومة وصحة الطفل.

والاستفادة من نتائج فرص التقدم العلمي والتكنولوجيات الجديدة عنصر ضروري لتحقيق أهدافنا الإنمائية. وقد حصلت بلدان نامية كثيرة على نتائج لافتة للنظر في هذا المجال. ومنذ ٢٠٠٣ نظمت هنغاريا المنتدى العالمي للعلوم الذي يعقد مرة كل سنتين، وهو مبادرة عالمية فريدة في ذلك المجال، يقدم منظورا استراتيجيا للروابط بين العلوم والتنمية، مع تركيز خاص على احتياجات أشد البلدان ضعفا.

إن التنمية شراكة. وإن مستقبلنا في كفة الميزان الآن. ولذلك، من مسؤوليتنا المشتركة أن نبذل كل جهد لتحقيق

ينبغي أن تكون الألفية الثالثة وقتاً يُتوخى فيه نظام جديد يقوم على أساس الحكم الصالح الذي لا تشوبه شائبة في كل أنحاء العالم وفي مراكز القوة. الآن وفيما يواجه النظام التمييزي للرأسمالية ونهج الهيمنة الاندحار ويقتربان من النهاية، بات من الضروري المشاركة الشاملة في إرساء العدالة وإقامة علاقات متبادلة مزدهرة. وينبغي أن يشارك الجميع في جهد منسق لإقامة حوكمة كفؤة في مراكز القوة في العالم وكفالة الرصانة والرفاه والصداقة والسلام والأمن المستدامين.

وحيث أن هذا المثل العظيم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مشاركة جميع الأمم والدول، أود أن أقترح أن تعلن الأمم المتحدة العقد الثاني من هذا القرن عقداً للحوكمة العالمية المشتركة، وأطلب إلى جميع رؤساء الدول والمفكرين ودعاة الإصلاح في العالم ألا يدخرون جهداً، من خلال التشاور وإبداء التعاطف، في التخطيط العملي من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

وهذا بلا شك بشير بمصير البشرية المشرق الذي وعدنا به الله وجميع الأنبياء والصالحين الأولياء وهو ما سيتحقق ببعث المهدي المنتظر، إلى جانب المسيح عيسى. فلنتعاون ونجعل الألفية الثالثة عصراً يسود فيه كل الجمال والأعمال الصالحة وإقامة العدالة. ولتُرَضَى الله بإقامة تعايش متراحم في جميع أنحاء العالم.

السلام على الإمام المنتظر الذي سيقم العدل. السلام على كل الطيبين وملتسمي العدل. السلام على أولئك الذين تنبض قلوبهم بالحب للبشرية والذين يخلصون بتقدم وسمو البشرية. السلام على ألفية الحرية والحق والجمال.

اللاديمقراطي والمجحف إذا رغبتنا في إيجاد نظام منصف ومفتوح.

يحتاج العالم إلى نظام شامل، وطبعاً عادل وإنساني فيه تجري المحافظة على حقوق الجميع ويضمن السلام والأمن. وتشكيل وأداء هذا النظام الجديد يتطلبان توفر عاملين حاسمين: أساس نظري وبنى أساسية وطرائق إدارية.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأننا، في الألفية الجديدة، بحاجة إلى العودة إلى العقلية الإلهية، إلى الطبيعة الحقيقية التي خلقت الإنسان من أجلها، وفعلاً إلى الحكم العادل والمنصف. إن العقلية الإلهية التي تقوم على أساس الطبيعة الكمالية الساعية إلى العدالة للبشرية وعلى أساس نظرة عالمية توحيدية هي فعلاً العقلية السماوية جدا التي تجعل مواهب الإنسان المُسعدة تفتح. تلك العقلية ينبغي أن تكون المبدأ المرشد للبشرية لكفالة حياة اجتماعية مزدهرة، محررة نظرتها للاقتصادية والثقافية والسياسية من الأنانية والميول إلى الهيمنة والغيرة. وفي هذه الأثناء فإن الحكم العادل والمنصف القائم على أساس عقلية إلهية ضامن أساسي لتحقيق العدالة والحب والأمن في المجتمع.

تسعى الشعوب والأمم إلى البروز وإلى تحقيق آمالها وتطلعاتها في إقامة علاقات ودية وتعاون منصف، وإلى التعرف على هويتها عن طريق التعايش بعضها مع بعض. إن الذين لم يشعروا بالعدالة داخل أرواحهم ولا يقدرّون على السيطرة على غضبهم ورغباتهم الأنانية؛ والذين لا يشعرون بالرحمة حيال الآخرين؛ والذين لا يتأثرون حينما تنتهك حقوق البشر وترتكب المحازر الواسعة النطاق؛ والذين لا يضعون في اعتبارهم إلا مصالحهم ومسراتهم الأنانية والمذهبية والمادية لا يمكنهم أن يدعموا العدالة أو أن يحققوا الازدهار.

في اجتماعهم الأخير في فانواتو. ويقر إعلان بورت فيلا بأن الأهداف الإنمائية للألفية مهمة للغاية، بنفس أهمية المسار التدريجي المتبع صوب تلك الأهداف. وينبغي أن يدرك هذا المسار الظروف الخاصة والتحديات التي نواجهها في المحيط الهادئ ويراعيها.

لكن إعلان بورت فيلا، بدون عمل والتزام منسقين، لن يحالفه النجاح على الأرجح. وفي هذا السياق، تدعو منطقة المحيط الهادئ إلى زيادة الاستثمارات من جانب الحكومات وشركائها الإنمائيين على حد سواء في نهج إنمائية مستدامة وشاملة، وإلى زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأضعف الفئات في مجتمعاتنا المحلية، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيا والمرافق الأساسية لجميع جوانب التنمية والعمليات الإنمائية، وإلى اتباع نهج أكثر انتظاما لإشراك القطاع غير الحكومي في تخطيط الأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية وتنفيذها استنادا إلى خبراتها النسبية والاستثمار في البيانات ونظم إدارة المعلومات وتحسين الفهم والقدرة على معالجة نقاط ضعفنا وتحسين تنسيق الجهود صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ورغم أن منطقة المحيط الهادئ تواجه عددا من التحديات، هناك إشارات قوية على احتمال تحقيق النجاح وإحراز التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتبرز هذه الفرص أهمية إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والبرامج الوطنية والإقليمية، وبناء التعاون بين الحكومة بأسرها والقطاع غير الحكومي في المجالات التي تشتد فيها احتياجات شعوب جزر منطقة المحيط الهادئ.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى التقدم الذي أحرزته منطقة المحيط الهادئ في الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتوفير التعليم الابتدائي للجميع. وتنسم نظم التعليم الابتدائي في منطقة المحيط الهادئ بارتفاع معدل

الرئيس المشارك (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من دولة السيد ادوارد ناتاي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

السيد ناتاي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال قادة منتدى جزر المحيط الهادئ قلقين حيال وتيرة تقدمنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم التقدم المطرد صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسن مستويات التنمية البشرية، فإن العديد من بلداننا، وهي دول جزرية صغيرة نامية، تكافح لتحقيق الأهداف. كان تقدم بلدان منطقة المحيط الهادئ صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي، تحسن مستويات التنمية البشرية متفاوتا. وبينما تحققت بعض المكاسب، لا تزال مواصلة تحقيق هذا التقدم معرضة للخطر بسبب الضعف المتأصل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو الذي ورد في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

إن تزايد ضعف البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ في مواجهة الأخطار والتحديات أبرزه تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الوقود والغذاء العالميتان، وتفاقم نتيجة التأثيرات الحالية والشبكة لتغير المناخ، فضلا عن قدرتنا المحدودة بطبيعتها على التكيف.

وفي الوقت نفسه، فإن تحديات الفقر والمشاق والأمن الغذائي والطاقة الميسورة والمستدامة والعزلة ومحدودية الوفورات في الحجم والركود العالمي وتغير المناخ كلها مترابطة ولا يمكن التصدي لها في حد ذاتها بفعالية، أو بمفردنا.

وتأكيدا للالتزام قادة المحيط الهادئ بتسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، اعتمد قادة منتدى المحيط الهادئ إعلان بورت فيلا بشأن تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تشاطر جهودنا ونحن نسعى جاهدين لتوفير سبل العيش لشعبونا ومجتمعاتنا، والأهم من ذلك كله، بالنسبة لمستقبلنا.

وعلى الصعيد الوطني، يود بلدي، فانواتو، أن يبلغ بتحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. فعلى امتداد السنوات الـ ١٠ الماضية، حققت حكومتنا، وبدعم من الشركاء الإنمائيين، إنجازات رئيسية في وضع وتنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية للتنمية وتنفيذها، وهي استراتيجية تركز على النمو الاقتصادي للجميع، من خلال اتباع سياسات حذرة في مجال الاقتصاد الكلي وفرض الضوابط المالية، وتوفير الخدمات الأساسية وخدمات النقل والاتصالات لجميع المجتمعات المحلية في فانواتو، وفي مجال الإصلاح التشريعي.

وجميع السياسات والاستراتيجيات داخل كل قطاع مترابطة من أجل تحقيق الرؤية الوطنية المتمثلة في توفير التعليم والسلامة والصحة والثراء لأبناء فانواتو. وأفضى ذلك إلى تحقيق العديد من المجتمعات المحلية، بما فيها بعض المجتمعات المحلية الواقعة في أقصر المناطق النائية، نجاحات مذهلة. ولقد شهد تنفيذ الهدف المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي المجاني زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٢٠ في المائة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، إذ وصلت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية حوالي ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

وفي المجال الصحي، هناك عدد من الإنجازات الكبيرة المتعلقة بمستويات التوظيف، والموظفين المدربين بصورة مناسبة، والمعدات والمنشآت، والعلاج من الأمراض. فعلى سبيل المثال، انخفضت حالات الإصابة بالملاييا من ١٩٨ حالة لكل ١٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ إلى ١٣ حالة لكل ١٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩. والمعدل الآن يقل بحوالي ١٥ مرة عما كان عليه في عام ١٩٩٠ -

الالتحاق بالمدارس، حيث أن هناك ستة بلدان تظهر حالياً صافي معدلات الالتحاق بأكثر من ٩٠ في المائة. وهناك، في الوقت الراهن، خمسة بلدان جزرية في منطقة المحيط الهادئ على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى ستة بلدان أخرى أحرزت تقدماً كبيراً. وبالمثل، تتوقع جميع البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ تحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين من حيث التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

كما أن العديد من بلدان منطقة المحيط الهادئ أضفت الصبغة المحلية على المؤشرات العالمية بتعديلها لتلائم الظروف والأولويات المحلية. وفي بعض الحالات، أدرجت أهدافاً إنمائية إضافية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وغيرت المؤشرات لجعلها وجيهة على نحو أكبر.

وبهذا المستوى من التقدم، فإننا ندرك تماماً جسامة المهمة التي تنتظرنا بوصفنا دولاً ذات سيادة ومنطقة لها تحدياتها وظروفها الخاصة بها. فهناك حاجة إلى القيام بكثير من العمل لتسريع إحراز التقدم المستدام، خاصة لجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً واستدامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية وسدّ الفجوات الجنسانية المستمرة، وكفالة الإدماج المالي، وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي وتعزيز التعاون التقني والمساعدة الإنمائية - اللذين يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ. وفي ضوء ما تقدم، ينبغي السعي لتسريع التقدم واستدامته بصورة متوازنة من خلال اتباع نهج يراعي الفروق في أسعار الصرف، والتقدم فيما بين بلدان منطقة المحيط الهادئ ومستويات ضعفها المختلفة.

ولتحقيق ذلك، لا تزال منطقة المحيط الهادئ ثابتة في تعهداتها بموجب إعلان الألفية وتدعو جيرانها في هذه القرية العالمية، والحكومات والشركاء الإنمائيين على السواء، إلى



الإثباتي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية في فانواتو من خلال تقديم المساعدة لتعميم مراعاة إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والسياسات الإنمائية القطاعية وفي صياغة التقرير.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة جمهورية ليريا.

**الرئيسة سيرليف** (تكلمت بالإنكليزية): نحن هنا

لأننا نتشاطر اعتقادا رئيسيا بأن الفقر والامية والأمراض واللامساواة لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين. إننا نتشاطر مقصدا مشتركا هو القضاء على هذه الآفات لما فيه مصلحة الجميع. ونتشاطر أيضا أداة مشتركة لتحقيق ذلك، وهي الأهداف الإنمائية للألفية.

والأهداف الإنمائية للألفية أهداف عالمية، لكن أكبر تأثيرها سيكون على أفقر بلدان العالم، لا سيما، البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل بلدي، ليريا. لكننا أيضا شهدنا في أفريقيا الأثر الذي تحدثه الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حشدت المجتمع الدولي، والبلدان المانحة والحكومات في جميع أنحاء العالم حول مجموعة من الأهداف المشتركة.

لقد أحرزنا تقدما. وثمة أحد عشر بلدا أفريقيا متدني الدخل من بين العشرين من ذوي الأداء الممتاز. ومع ذلك، من الواضح أنه ما زال على القارة أن تقطع شوطا بعيدا؛ لكنني أعلم أنه إذا كثفنا تركيزنا وجهودنا، فسوف نصل إلى مبتغانا في نهاية المطاف.

رسالتي هي التالي: بينما نحدد عزمنا في عام ٢٠١٠، يجب أن نسلّم بالحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل. فنحن نحتاج إلى تحقيق نمو سريع ومستقر ومستدام لخلق الوظائف، ولا سيما للشباب وفي القطاعات التي تفيدهم الفقراء وتزيد من الفرص للنساء.

وهذا إنجاز كبير. وتتوفر الآن للفنيين الصحيين الموارد للعمل في المجتمعات المحلية لتشخيص وعلاج المرضى الرئيسيين الملاريا والسل. ومن المفارقات أن زيادة هذه الجهود قد أفضت إلى بعض أوجه الازدياد في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لهذين المرضين. وفي الحقيقة، لم تتغير معدلات الإصابة بهما والوفيات بسببهما، بل الذي تغير هو قدرتنا على تشخيص وعلاج هذين الخطرين الرئيسيين على الصحة.

وتقر حكومتني بإسهامات أولئك الذين اشتركوا معنا في جهودنا الإنمائية، مما أسفر عن تحقيق مكاسب يستطيعون الإبلاغ بها. ولا بد أيضا من الاعتراف بإسهام ومشاركة المنظمات غير الحكومية في جهودنا الجماعية والمستمرة لتحقيق التنمية المستدامة في فانواتو. فقد جعلت تأثيرها ملموسا. فمن تخفيف عبء الدين ووطأة الأمراض إلى الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان، ساعدت الثورة العالمية المنظمات غير الحكومية - وهي ثورة شهدتها فانواتو ومنطقة المحيط الهادئ - في السير قدما بجدول الأعمال العالمي وإعطاء حياة جديدة ومعنى جديد لفكرة المجتمع الدولي.

وأعتقد أنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالقيادة السياسية القوية على جميع المستويات، مدعومة بالأدلة والتدخلات الموجهة جيدا والموارد الكافية، ومقترنة بتعزيز الشراكات.

ويسعدني أن أبلغكم أيضا بأن تقرير فانواتو المرحلي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية قد أُنجز لتوه. ويستند إلى البيانات المتوافرة حاليا ويعكس وجهات نظر العديد من أصحاب المصلحة من مختلف الخلفيات ومجالات الاهتمام والخبرة. ويبرز التقرير عددا من التدخلات التي يمكن أن تساعد في التعجيل بالتقدم نحو بلوغ أهدافنا بحلول عام ٢٠١٥. ونحن ممتنون للدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة

من العسير إيلاء أهمية متساوية لجميع الأهداف. ومن المهم إذاً أن نركز على مجموعة أهداف يمكن تحقيقها.

وفيما نمضي قدماً، سوف نركز على تعميم التعليم الابتدائي، ووفيات الأطفال والأمهات، وخفض مستوى الفقر من خلال إيجاد قطاع زراعي حديث يرتبط بالقطاعات الأخرى. وفي ذلك الصدد، فإن شركائنا العالمية التي أحرزنا معها نجاحاً كبيراً، يجب أن تذهب إلى أبعد من تقديم المساعدة لتصل إلى دعم تعزيز التجارة عن طريق إزالة العوائق التجارية. وذلك سيقطع الصلة القائمة بين المساعدة والأهداف الإنمائية للألفية.

والاستثمار في الزراعة والمؤسسات الصغيرة والبنية التحتية سيساعد على إحراز التقدم في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونعمل جاهدين بصورة خاصة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لأنها تؤثر أكبر تأثير على العمالة. وبغية تعزيز الإنتاجية في الاقتصاد وإحراز تقدم مستدام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن نستثمر في القدرة البشرية ونعزز المؤسسات العامة والخاصة.

وأحد دوافع النجاح الرئيسية في ليبيريا هو أن سياساتنا انعكاساً لأولويات شعبنا، حيث أن كل خطوة مسلمٌ بها ومملوكة وطنياً. وستكفل تلك التدابير، مقرونة بجهودنا لإعادة بناء الأمن، والسيطرة على الفساد، وتوفير الخدمات العامة ذات النوعية الجيدة، أن يتماشى هدفنا لتحقيق التنمية الطويلة الأجل مع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع رؤيتنا لإيجاد ليبيريا المزدهرة والمستقلة.

وبصفتنا قادة، نزمع على تجديد جهدنا للتطلع إلى ما بعد عام ٢٠١٥، والنظر في كيفية تعزيز التقدم وحياته وتسريعه. فالأهداف هي وسيلتنا لتحقيق الغاية، ولإيجاد شعب أكثر تعليماً ومعرفة وازدهاراً وتمكيناً.

إن الأهداف عالمية، لكن تأثيرها محلي. وكل بلد له سياق مختلف ورؤية فريدة للتنمية. لذلك، يجب أن نجري تقييماً، ونصغي إلى شعوبنا، ونختار السبيل الذي يحقق رؤية الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ليبيريا، نعمل على تنفيذ الأهداف في سياق أكثر تحدياً. وفيما نشرع في تنفيذ عملية إعادة البناء وإعادة التوحيد، نركز على المصالحة الوطنية، وإعادة بناء أنظمة ومؤسسات الحكم لدينا، وإعادة تشكيل قطاعي الأمن وسيادة القانون. وبالرغم من تحدياتنا الفريدة من نوعها، لا نزال ملتزمين بالأهداف الإنمائية للألفية. والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن هو ثمرة ذلك الالتزام.

لقد أحرزت ليبيريا تقدماً ملحوظاً، ولا سيما بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والهدف ٤ منها المتعلق بوفيات الرضع، والهدف ٦ المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل؛ والهدف ٧ المتعلق بالحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي؛ والهدف ٨ المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد أظهرنا أنه بوجود التنسيق المحسّن والسياسات الملائمة والشراكات الإنمائية القوية، لدى ليبيريا القدرة على إحراز تقدم سريع بشأن عدة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من ذلك التقدم المحرز، فإن المطلوب بذل جهد كبير لإحراز تقدم في خفض مستوى الفقر، وتعميم التعليم الابتدائي، وخفض مستوى وفيات الأمهات، وكفالة الوصول إلى الصرف الصحي. وفي ذلك الصدد، نواجه تحديات ضخمة في مجال البنية التحتية، والموارد الرأسمالية والبشرية. ونحن نتفهم الترابط وأوجه التآزر في ما بين الأهداف الإنمائية للألفية، بيد أن بيئتنا الصعبة تجعل

والبيئي إلى البعدين الاجتماعي والجنساني للتنمية، وحددت خطط عمل معينة لكل جانب من تلك الجوانب. وكان ذلك العمل يرمته الأساس لوضع الأهداف الإنمائية للألفية، ومراميتها المحددة الممكن قياسها. وتلك المرامي ليست تعسفية ولا هي غير واقعية. إنها نتيجة العمل الجاد، والتجربة الحقيقية، وصنع السياسات السديدة.

إن الواقعية والطموح والتوقعات العالية والتطور المنهجي أمور وجّهت العملية منذ بدايتها، وينبغي أن تواصل توجيه عملنا اليوم وفي المستقبل. ذلك ضروري بسبب الأهمية المتأصلة للأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة إلى البشرية. علاوة على ذلك، أشدد تشديدا قويا جدا على أنه من الضروري إدراك أن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل تجربة هامة لحيوية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف اليوم.

وفيما ننظر في مستوى الإنجاز اليوم، نشهد قصة فيها تفاوت - وهو تعبير مألوف في وثائق الأمم المتحدة الأخيرة. لكن القصة ذات التفاوت هي أيضا قصة نجاح، أو على الأقل نجاح جزئي. وبعض أنحاء العالم، بما في ذلك مؤخرا جدا في أفريقيا، شهدت معدلات نمو عالية نسبيا، حتى كانت في بعض الحالات عالية جدا. وفي شمال الكرة الأرضية، حيث كان النمو عاليا في الماضي، نشهد ظاهرة الاقتصادات المشبعة، والحاجة إلى قياس التنمية من خلال عوامل غير مرتبطة بالنمو في الناتج القومي الإجمالي. ولكن يتعين أن نكون مركزين، وأن نركز على أجزاء العالم المنكوبة بالفقر حيث نشهد تحسنا تدريجيا. ومن الأهمية بمكان أنه في العديد من أجزاء العالم النامي ازداد طول العمر وانخفضت الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وتحسن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ووفرت تكنولوجيا المعلومات فرصا إضافية للتعليم.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد دانيلو تورك، رئيس جمهورية سلوفينيا.

**السيد تورك** (تكلم بالإنكليزية): وسط الاضطراب القائم والعمل الجاري، ثمة وقت للتأمل والتفكير، وهذا الوقت هو الآن. وتشعر سلوفينيا بالامتنان للأمين العام، بان كي - مون، على مبادرته وعمله الدؤوب في الإعداد لمؤتمر القمة هذا الذي تمس الحاجة إليه الذي يحظى بالترحيب. ونشعر بالامتنان لجميع الشركاء الإنمائيين الذين كانوا معنيين بعملية الإعداد له، وقبل كل شيء، للذين يعملون يوما بعد يوم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مع الشعور بقدر كبير من الالتزام.

يقول النقاد في بعض الأحيان إن المرامي التي تنص عليها الأهداف الإنمائية للألفية تعسفية وغير واقعية. هذا الرأي خاطئ وبمجرد من فهم التاريخ الذي أفضى إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وسمحوا لي أن أذكر فقط بالحقائق الأساسية لذلك التاريخ.

قبل عقدين ونصف العقد من الزمن، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن الحق في التنمية (القرار ٤١/١٢٨، المرفق)، وهي وثيقة جوهرية أعربت عن طموحات عالية لتحقيق العدالة والتنمية. ودعت الجمعية العامة إلى تحقيق التنمية التي تفيد الجميع، وتتيح استغلال القدرة البشرية استغلالا كاملا. ونجد في الإعلان الفكرة القائلة إن أعمال حقوق الإنسان بالكامل ليس ممكنا إلا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن ما هي التنمية؟ وهنا أصل إلى النقطة التاريخية الثانية. لقد وفرت الأمم المتحدة الجواب عن طريق سلسلة من المؤتمرات العالمية التي انعقدت في التسعينيات، والتي تفحصت بدقة الجوانب ذات الصلة، من البعدين الاقتصادي

اهتمام خاص لتمويل التنمية ودعم أقل البلدان نموا ضمن البلدان النامية.

وأود أن أختتم بياني بالتطرق لنقطة واحدة أخرى. بالأمس، وفي بداية مؤتمر القمة هذا، استمعنا لقادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الذين تكلموا عن سياسات منح القروض وتوجيه الاستثمار، وعن التمويل في استقرار الاقتصاد الكلي وعن المنافع الناشئة من نظام التجارة العالمي. ولكن لا تزال هناك بعض المسائل الأساسية. فاختتام جولة الدوحة التجارية ليس أمرا مؤكدا بعد. وسياسات منح القروض بحاجة إلى تكيفها بشكل مستمر مع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون الحوكمة الاقتصادية العالمية عاملا بالغ الأهمية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك أود أن أدعو المؤسسات الرئيسية للحوكمة الاقتصادية العالمية إلى الوفاء بالتوقعات المشروعة لعصرنا والتوقعات المشروعة لملايين الأشخاص الذين يعتمدون على فعالية أعمال هذه المؤسسات. وتلك هي النقطة الختامية التي أود أن أوضحها.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية الآن لخطاب دولة السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا.

**السيد توماس (غرينادا)** (تكلم بالإنكليزية):  
في خطاب موجه إلى الاتحاد الأوروبي، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون العالم بان الأهداف الإنمائية للألفية تمثل أهم وعد قطع على الإطلاق لأكثر سكان العالم المعرضين للخطر - وأضاف أنه وعد لا بد من الوفاء به. واليوم، يشرفني أن أكون من بين القادة الذين يسعون سعيا جديا للوفاء بذلك الوعد.

ومع أن قائمة النجاحات المحرزة طويلة، لا تزال هناك تحديات هامة في مجال السياسات. وأولا وقبل كل شيء، يتعين احترام الملكية القطرية والقيادة في مجال وضع السياسات وتنفيذها. ويمكن زيادة فعالية دعم الميزانية المنظم دوليا والمساعدة الإنمائية الرسمية استنادا إلى ذلك - أي، على أساس الملكية والقيادة الوطنيتين.

إن صنع السياسات - أي صنع للسياسات - يتطلب تحديدا دقيقا للأولويات. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارا منهجيا مفيدا لتحقيق ذلك الغرض وأقفا زمنيا جريئا ولكنه واقعي. ومن البديهي أن من مسؤولية الحكومات الوطنية أن تحدد أولويات بلدانها. وهي التي يتعين عليها أن تقرر بشأن التدابير اللازمة اتخاذها لضمان تحسين الأمن الغذائي والرعاية الصحية الأساسية لسكان بلدانها. وهي المسؤولة عن تخصيص الموارد لتحسين توافر مياه الشرب المأمونة وتحسين الصرف الصحي، على النحو الذي أوضحته، ضمن أمور أخرى، إلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبيريا، في التعليق الذي أدلت به من فورها. والحكومات الوطنية هي التي يتعين أن تحدد الغايات للتعليم الابتدائي وإنشاء نظم تعليمية شاملة تمكن السكان، وبخاصة النساء والفتيات، من التمتع بفرص متساوية للتعليم، بما في ذلك التعليم العالي.

وتتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن جميع السياسات الأساسية. ولكن يتعين أن يدعمها التعاون الدولي الفعال. وفي عالم يتسم بالعولمة يتعين زيادة فعالية التعاون الدولي. ويتعين تعزيز المساعدة الإنمائية الدولية، في حين أضعفت مؤقتا من جراء الركود الأخير. ويتعين تحديث المؤسسات المالية الدولية. وتشمل هذه المهمة التنقيح الذي تمس الحاجة إليه للحصص في إطار صندوق النقد الدولي. ويتعين استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإزالة الحواجز الحمائية، في نهاية المطاف. ولا بد من إيلاء

إن أهمية التعليم في القضاء على الفقر معروفة بشكل جديد. ويسرني أن أبلغ بأن غرينادا حققت بشكل كامل هدف توفير التعليم للجميع وهي بصدد بلوغ هدف توفير التعليم الثانوي للجميع. ومن ضمن خططنا أن نبلغ هذه الغاية بحلول عام ٢٠١١. وبالرغم من مواردنا المحدودة فإننا أيضا خطونا خطوات كبيرة في زيادة محو أمية شعبنا ببدء برنامج مجتمعي لمحو الأمية.

وفي مجال وفيات الأطفال، أحرزت غرينادا تقدما كبيرا. فقد خفضنا وفيات الأطفال بنسبة ٥٣ في المائة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ بين الأطفال دون سن الخامسة. وخلال الأعوام الـ ١٠ إلى ١٥ الماضية، تمكنا من المحافظة على معدل متوسط للتحصين بلغت نسبته ٩٥ في المائة. كما خطونا خطوات واسعة في رعاية صحة الأم. ووفرت للنساء الرعاية المهنية قبل الولادة عن طريق اختصاصيي التوليد في شبكتنا الوطنية للعيادات الصحية.

وتواصل غرينادا جهودها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتمويل من البنك الدولي ومؤسسة كلينتون. وأحرزت مبادراتنا المختلفة نتائج إيجابية. وفي مجال انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، شهدنا انخفاضا ملحوظا في عدد الأطفال المصابين بالفيروس عند الولادة. وبفضل البدء بتوفير العلاج المجاني، حدث انخفاض في حالات الوفيات والأمراض التنفسية. غير أنني ألاحظ أن الصعوبات الاقتصادية الراهنة تهدد بدرجة كبيرة هذه المنجزات. وعلى الرغم من هذه المنجزات، توجد زيادة في عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسب. لذلك هذا يعني أن ثمة حاجة للتمويل لمواصلة جهودنا في مكافحة هذا المرض المميت وناشد من أجل تقديم هذا الدعم.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمراض غير المعدية بلغت مستويات تبعث على القلق، إذ بلغت نسبة السكان المصابين

وفي عام ٢٠٠٠، كانت غرينادا إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت إعلان الألفية. ولكن قدرتنا على الوفاء الكامل بالتزاماتنا تضررت من جراء عدد من الصدمات الاقتصادية والبيئية. وتشمل هذه الصدمات إعصارين مداريين، أحدهما دمر ٩٠ في المائة من اقتصاد بلدنا، مع إلحاق أضرار تقدر بأكثر من ٢١٢ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وبالرغم من تعافينا المستمر، فإن وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية زاد من تأخير إحراز التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ التوقيع على إعلان الألفية، قدمت العديد من المبادرات لتلبية احتياجات التنمية البشرية لبلدنا. والاتجاه العام لميزانية غرينادا لعام ٢٠٠٠، في إطار موضوع "النمو والإنصاف ومشاركة السكان في الألفية الجديدة"، ابتدر عددا من البرامج الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية ورصدها.

وبين تقييم للفقر للعام ١٩٩٨ أن نسبة ٣٢,١ في المائة من سكان بلدنا كانوا يعيشون تحت خط الفقر. وبعد عشر سنوات، في عام ٢٠٠٨، زاد ذلك الرقم إلى ٣٧,٧ في المائة، مما يعكس إلى حد ما الضرر الذي لحق باقتصادنا والبالغة نسبته ٢١٢ في المائة. وتلك النتائج زادت إثراء سياسات حكومة بلدنا وخططها للاستثمار في القطاع الاجتماعي ولتعميم الأهداف الإنمائية للألفية في إطارها للتنمية الوطنية.

وترى غرينادا أن الأهداف الإنمائية للألفية أداة متكاملة لقياس الأداء الوطني. وتواصل الحكومة تنفيذ عدد من برامج شبكة الأمان الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لشعبنا. ونحن نتوقع أن تساعد هذه البرامج بشكل كبير في خططنا للقضاء على الفقر والجوع.

بالاقتران مع إعصار إيفان في عام ٢٠٠٤، ترك أثراً تراجعياً على الحالة الاقتصادية لدينا. وبعد أقل من سنة ضرب جزيرتنا إعصار آخر، إعصار إيملي، مما زاد من الضرر السابق وأبطأ في جهودنا نحو الانتعاش.

على الرغم من هذه التحديات، أحرزت غرينادا تقدماً بسبب عوامل حسنت من درجة المرونة لدينا، ألا وهي استثمارنا القوي والمستمر في القطاع الاجتماعي، وتقلدنا في الحكم الديمقراطي، ومنظماتنا القائمة على الروح المجتمعية المفعمة بالحياة، وانخراط المنظمات غير الحكومية لدينا في التنمية الاجتماعية، وقدرتنا على تعبئة الموارد ومرونة شعبنا، واتباعنا إدارة اقتصادية سليمة، ومشاركتنا في التعددية.

لا تزال حكومتنا ملتزمة بشدة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك الكثير مما يتعين إنجازه في غرينادا وفي العالم بأسره. حيث لا بد وأن يلمس المرء أثر الأهداف الإنمائية للألفية.

في الختام تُناشد غرينادا الأمم المتحدة مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها المؤسسية اللازمة لتنسيق ورصد الأهداف الإنمائية للألفية. إننا إذ نعول على هذا الدعم وعلى قصارى جهودنا، سنقترب أكثر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

**الرئيس المشارك (تكلم بالفرنسية):** ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه فخامة السيدة أنجيلا ميركيل مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

**السيدة ميركيل (ألمانيا)** (تكلمت بالألمانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): إن إعلان الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠ أعطى السياسة الإنمائية الدولية أساساً جديداً وشرعية جديدة من الناحية النوعية. لقد كان قراراً استراتيجياً تاريخياً وضع الشراكة الإنمائية العالمية التي طال

بها ١٦,٢ في المائة. وتؤيد غرينادا دعوة الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية.

إن غرينادا ملتزمة بشدة بدمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة وبرامج بلدنا. وهذا متجسد في سياستنا البيئية الوطنية واستراتيجيتنا في الإدارة، وفي مشروع قانون يتعلق بالإدارة والتنمية المستدامة وفرض الطابع المؤسسي على مجلس التنمية المستدامة.

هذا الأسبوع هام من أجل استعراض التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية، وهام أيضاً بالنسبة لنا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاستعراض استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي. ويصادف هذا الأسبوع أيضاً الذكرى السنوية العشرين لتأسيس تحالف البلدان الجزرية الصغيرة. إن غرينادا بوصفها رئيساً لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، تود أن تشكر جميع الشركاء الذين أيدوا التحالف في الماضي وهم الآن ملتزمون بذلك التأييد.

ولكي تحقق غرينادا جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تمس الحاجة لدينا إلى إقامة شراكات عالمية.

إن غرينادا تعتبر من البلدان المتوسطة الدخل ذات التنمية البشرية الرفيعة المستوى. ذلك أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ يصنف غرينادا بالدرجة الرابعة والسبعين من بين ١٨٢ بلداً. وبينما يُبرز هذا المعدل التقدم في التنمية الذي تحقق في غرينادا، ينحو إلى كشف مواطن ضعفها المحددة والمتعددة الأبعاد كونها دولة نامية جزرية صغيرة. وقد انضمت غرينادا إلى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتصبح موقعة على إعلان الألفية عندما حدثت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض اللاحق في عائدات السياحة

يبدو بسيطاً من الناحية النظرية، ولكنه أصعب عند ترجمة النظرية إلى ممارسة واستخراج النتائج العملية اللازمة منها.

قبل عشر سنوات، اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الصحيحة، ومن المؤسف أنه يتعين علينا اليوم أن نسلم بأن من غير المرجح أن نحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الأهداف لا تزال صالحة ويجب تنفيذها بصرامة. وفي رأبي أنه، بعد عشر سنوات من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يكون هذا هو الالتزام الرئيسي لهذه القمة.

لقد تحقق تقدم ملحوظ في بعض الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال أحرز تقدم في التعليم الأساسي وفي المساواة بين الجنسين وفي مكافحة الجوع والفقر. غير أن الجوع وسوء التغذية ما برحا عند مستويات عالية غير مقبولة. وعلى الرغم من أن عدد الذين كانوا يعانون من الجوع قد انخفض هذا العام ١٠٠ مليون، لا يزال عدد الذين ما انفكوا يقاسون الجوع وسوء التغذية والفقر في العالم مرتفعا اليوم إلى درجة غير مقبولة. ولا تزال نرى فروقات كبيرة، في تحقيق فرادى الأهداف وفي المنجزات التي تحققت في بلوغ الأهداف في مناطق مختلفة. وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء بالذات لا تزال توجد فجوات كبيرة. بل إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية جعلت التوقعات أسوأ في هذه المناطق الضعيفة. بل إنه يتعين علينا أن نسأل أنفسنا ما الذي يجب علينا ويمكننا عمله لإحراز تقدم أكبر. ولا ريب في أنه لا بد لنا من مواصلة تحسين فعالية أدوات السياسة الإنمائية. والحل واضح في نظري. يتعين علينا تعزيز التوجه نحو تحقيق نتائج. وفي هذا الصدد، أرى أن التمويل المبني على النتائج نهج واعد.

وفي جميع المحادثات التي أجريتها على هامش هذا المؤتمر، كثيرا ما ناقشت هذا الأمر مع شركائنا ولا بد لي أن

الكلام عنها على أساس واحد مشترك. وبين أنه لا يمكننا مكافحة الفقر والمرض والجوع بنجاح إلا من خلال شراكة جديدة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية للمساعدة وبتحديد واضح للأهداف.

إن الإعلان المدعوم بالمبادئ العالمية يمثل إطار عمل للكيفية التي تشكل بها العولمة بصورة منصفة، وذلك انطلاقاً من روح ميثاق حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. إنه يحدد أربعة مجالات يجب أن يتم العمل فيها، ألا وهي: السلم والأمن، وتقليص الفقر، وحماية البيئة، وإعلاء شأن حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن هذه المجالات بعبارات محددة. وبعض الأهداف كمية في طابعها. وتمثل المرجعية الدولية المركزية للسياسة الإنمائية. وقد جعلت حكومة ألمانيا الاتحادية سياستها الإنمائية مرتكزة على هذه الأهداف، ومن ثم عززت الجهود الجماعية لدى الجميع.

إن تحقيق تقدم مستدام في التنمية يتطلب التصدي لجميع التحديات الأربعة بوصفها متكافلة بصورة متبادلة. لذلك فإني لعلني اقتناع راسخ بأن الإعلان والأهداف الإنمائية للألفية يجب ألا تفسر كقائمة طعام يمكن أن يختار المرء منها أفضل ما يشتهي. ولأننا نعرف أن هذا صحيح في جميع أنحاء العالم، لا توجد تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية. ولا يمكن لتدابير السياسة الإنمائية أن تكون فعّالة من دون أمن، وفي المقابل، فإن جهود حفظ السلام لن تجدي فتيلاً إذا تلاشت آفاق التنمية. وهذا يثبت أن الأمين العام السابق كوفي عنان كان مُحَقِّقاً عندما قال إن السياسة الإنمائية استثمار في مستقبل مأمون.

ولكن الأهم من ذلك أنه لا يمكن تصور تنمية مستدامة وتقدم اقتصادي واجتماعي من دون حكم صالح واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فلنكن صادقين: هذا

نعرف مكان قوتنا، ولكننا ندرك تماما أيضا محدودية قدراتنا. ومن الواضح أن المشاكل العالمية تتطلب جهودا عالمية. ومن بين الأمثلة الناجحة فعلا على ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو أداة متعددة الأطراف أثبتت جدواها. والمساعدة التي يقدمها الصندوق تصل إلى الناس مباشرة. وألمانيا هي ثالث أكبر المانحين له وسأعمل على كفالة أن تستمر ألمانيا في دعم الصندوق وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الصحة في العالم على مستوى رفيع.

إن تنفيذ إعلان الألفية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتوقفان على وجود منظمات دولية فعالة. وتلك الفعالية هي المقياس الذي يستخدمه الناس في جميع أنحاء العالم للحكم على للأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جعل المنظمة جاهزة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فإن ألمانيا ستواصل العمل بعزم من أجل إصلاح الأمم المتحدة.

وفي نظر جمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن الأمم المتحدة هي المحفل المركزي للتعاون الدولي بالنظر إلى عالميتها وشرعيتها المترتبة على هذه العالمية. وألمانيا هي ثالث أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة. كما أننا نحتل المرتبة الثالثة في قائمة المانحين للمعونة الإنمائية. وحتى أثناء الأزمة المالية، لم نخفض ميزانيتنا المخصصة للمعونات ونواصل السعي جاهدين إلى بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

إننا نعتبر أنفسنا شركاء يعتمد عليهم للأمم المتحدة، اقتناعا منا بأن التفاهم بين الدول لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان التعاون مبنيا على المساواة والحقوق المتساوية لجميع البلدان. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، أود أن أعيد

أقول إن ملاحظاتي حظيت بموافقة كبيرة. والتوجه الواضح نحو النتائج يمكن الجمع بينه وبين إتاحة فسحة أكبر للسياسات الوطنية. ويتيح ذلك استيعاب خصوصيات البلد المعني على نحو أفضل.

وثمة أمر من المهم أن نسلّم به جميعا. فالمسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق حكومات البلدان النامية. والأمر يرجع إليها لتقرير ما إذا كانت المعونة فعالة. ولذلك، فإن دعم الحكم الرشيد لا يقل أهمية عن تقديم معونات.

وبخصوص الاقتصادات الناشئة اليوم، نرى أن السياسة الإنمائية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في النهاية إلا إذا كانت هناك إدارة وطنية وتنفيذ وطني للعملية. وينطبق ذلك أيضا على تعبئة الموارد اللازمة. وباستثناء الحالات الطارئة، فإن تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن إلا أن يكون إسهاما إلى جانب الموارد الوطنية ولا يمكن مطلقا أن يكون بديلا عنها. والمعونة الإنمائية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. ومن ثم، فإن المهم هو استخدام الموارد المحدودة بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وهذا لا يتأتى إلا من خلال حكم رشيد يستغل الإمكانيات الاقتصادية للبلد.

ويجب على البلدان نفسها أن تشجع على بناء اقتصاد سوقي وعلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوسيعها. وعلى الرغم من كل شيء، فإن ثمة عددا مشجعا من المشاريع الجيدة. ودون تحقيق نمو اقتصادي مستدام ذاتيا، ستجد البلدان النامية طريق الخلاص من الفقر والجوع طريقا في غاية الوعورة لا يمكن لها أن تسلكه. ومن دون النمو المستدام، لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ بل أنه لا يمكن حتى الحفاظ على مستوى التقدم الحالي.

ولذلك، تنظر ألمانيا إلى دورها في مجال التعاون الإنمائي باعتبارها داعما مسؤولا للجهود التي تبذلها البلدان ذاتها في إطار شراكة ذات قاعدة عريضة. ونحن في ألمانيا



و ٣ و ٦ - والهدف ١ هو القضاء على الفقر المدقع والجوع والهدف ٣ هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويتمثل الهدف ٦ في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض - والتي اعتبرناها في غاية الأهمية لبلوغ الأهداف الأخرى جميعاً.

ومع أن اقتصادنا عانى من الجزاءات غير القانونية المفروضة على بلدنا من جانب منتقدينا، فقد واصلنا توزيع وتوجيه جزء جوهري من مواردنا لتحقيق الغايات التي حددناها بأنفسنا. ومن المقلق والمؤسف للغاية، بعد أن اتفقنا جميعاً على العمل على تحسين ظروف حياة مواطنينا، أن نجد بعض البلدان تعمل متعمدة على إلغاء جهودنا في هذا الاتجاه من خلال فرض الجزاءات على زيمبابوي. وبينما نقف هنا اليوم لنجدد التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني الذي حددناه لأنفسنا، فإنني أعتقد أن هذا الجهد النبيل الذي نبذله لا يمكن أن يؤدي ثماره ما لم تقترن أفعالنا بالأفعال.

لقد أعدت اللجنة التوجيهية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية لدينا ثلاثة تقارير منذ تشكيلها. وأظهرت تلك التقارير أننا حققنا نتائج متفاوتة. وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، فإننا لم نحقق غاياتنا بسبب الجزاءات غير القانونية المنهكة المفروضة علينا، التي أشرت إليها، والتي تسببت في بقاء معدل انتشار الفقر في زيمبابوي مرتفعاً.

ونتيجة لتلك التدابير العقابية وعلى الرغم من خطة التحول الاقتصادي لدينا، مُنعت حكومة زيمبابوي من إحداث أثر إيجابي في حياة الفقراء والجوعى والمرضى والمعدمين من بين مواطنيها. وهذا أمر مؤسف، نظراً لأن زيمبابوي لديها بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة. إننا نملك الموارد، ومع الحصول على الشكل المناسب من دعم المجتمع الدولي، لدينا الإمكانيات لتحسين ظروف حياة شعبنا.

التأكيد على التزام ألمانيا ومسؤولية ألمانيا باعتبارهما جزءاً من المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي.

**الرئيس موغابي** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام بان كي - مون على عقد هذا الاجتماع الهام للغاية. وتجدر الإشارة إلى أننا اجتمعنا في هذه الجمعية في عام ٢٠٠٠ واتفقنا على مجموعة من المنجزات الاجتماعية والإنسانية المستهدفة والتي سمينها اسماً يليق بها، الأهداف الإنمائية للألفية. ثم سعينا، بشكل منفصل وجماعي بصفقتنا دولاً أعضاء، إلى تحقيق أهدافنا.

ونحن نجتمع الآن، قبل خمسة أعوام من الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥، لاستعراض حالة تنفيذ تلك الأهداف وتبادل الخبرات وتحديد العقبات وربما رسم مسار لتسريع الإجراءات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولئن كان ثمة ما يدعو إلى الاحتفال بالتقدم المحرز في بعض المجالات، فإن التحديات المتبقية خطيرة وكثيرة. فقد عصفت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة بمسيرتنا الواثقة قبل ذلك باتجاه عام ٢٠١٥. وتضاءلت الموارد وتعينت إعادة ترتيب الأولويات وبالنسبة للكثيرين منا في العالم النامي، فقد تقلصت مصادر الدعم أو فُقدت كلية. غير أننا ما زلنا مصممين، حتى في ظل هذه الظروف، على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دولياً بصفة عامة.

ومن البداية، أبدت زيمبابوي التزاماً ثابتاً حيال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأنشأنا لجنة توجيهية بشأن هذه الأهداف في عام ٢٠٠٠ لرصد التقدم المحرز في التنفيذ وتقديم تقارير عنه. وأعطينا الأولوية في البداية للأهداف ١

عام ٢٠٠٩. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا الهبوط. وقد تحقق هذا التحسن على الرغم من انعدام الدعم من المجتمع الدولي، وفي الوقت الذي جرى فيه تسييس مسائل، مثل مسألة الفيروس/الإيدز وأقحمت تلك المسائل في مخططات تغيير النظام.

وتقدر حكومتني بما تقدير المساعدة التي تتلقاها من الصندوق العالمي والوكالات الأخرى. وما زلنا قلقين بشأن انتشار الإصابة بالإيدز في بلدنا ونأمل أن نستمر في تحقيق انخفاض كبير في معدلاتها، بينما تعزز الحكومة جهود الوقاية.

ويساورنا القلق إزاء التقدم المحدود الذي أحرزناه في مجال استدامة البيئة. فآثار تغير المناخ التي تتجلى في تواتر ظاهرة الجفاف، والفيضانات، ومواسم هطول الأمطار غير التي لا يمكن التنبؤ بها، قد نشرت الخراب في حياة شعبنا الذي تعتمد أغلبيته في العيش على الزراعة.

وعلاوة على ذلك، قاست جهود الحكومة لتوفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية المقبولة لسكان المدن والأرياف بسبب الجزاءات غير القانونية التي تفرضها بلدان غربية معينة على زيمبابوي. ونحن نثني على تلك البلدان في المجتمع الدولي التي استجابت لندائنا بتقديم المساعدة من أجل التصدي للتحديات في هذا المجال.

وتظل زيمبابوي على اقتناع بأن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق. إن ما نحن بحاجة إليه هو الالتزام السياسي، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وهناك حاجة إلى كفالة عدم إضعاف الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن، وحتى في ضوء بروز متطلبات جديدة. ويجب عدم إعاقة تقديم المعونة وآليات تنسيقها بواسطة التحامل السياسي والأفضليات السياسية.

فلنفسر بالوعود التي قطعناها منذ عشرة أعوام. ولنعمل جميعاً على جعل عام ٢٠١٥ عامًا فاصلاً، يتم فيه

إن التزام زيمبابوي بتعليم شعبها معروف جيداً. ومنذ الاستقلال في عام ١٩٨٠، تحققت زيادة واسعة النطاق في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وتم تخصيص استثمارات كبيرة لتنمية رأس المال البشري. وكفلت السياسات الوجيهة، بما في ذلك السياسة المعنية بالنساء في مرحلة الطفولة المبكرة، بقاء معدل الالتحاق بالمدارس مرتفعاً. وكما يدرك الأعضاء، سيدي، فإن زيمبابوي تتمتع بأعلى معدل لمحو الأمية في أفريقيا، وفقاً لآخر التقارير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

كما يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن زيمبابوي قد أشرفت على بلوغ هدف المساواة بين الجنسين من حيث معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وإكمال الدراسة في المرحلتين. وعلاوة على ذلك، قطع البلد شوطاً كبيراً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في معدل الالتحاق بالدراسة الجامعية وإكمالها. وقد وقعنا وصدقنا على عدد من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بنوع الجنس وقمنا بوضع سياسات وسنّ قوانين وطنية بشأن المسائل الجنسانية.

ومع أننا ما زلنا متخلفين فيما يتعلق بالمساواة من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات في جميع القطاعات، فإننا نأمل أن نحقق تقدماً حقيقياً في هذا المجال بحلول عام ٢٠١٥. وقد حققنا زيادة طفيفة في عدد البرلمانيات من نسبة ١٤ في المائة في الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، ولكنه ما زال دون نسبة ٣٠ في المائة، وهو الهدف المحدد بحلول عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالهدف السادس، مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، فقد حقق بلدي تقدماً كبيراً في تخفيض معدل الإصابة بالإيدز. وكان معدل الإصابة، بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ عاماً، ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠١. وهبطت تلك النسبة إلى ١٨,١ في عام ٢٠٠٥، وهبطت إلى ١٤,٣ في المائة في

هالونن، رئيسة فنلندا، وجاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا.

وإذ نقيّم إنجازاتنا الفردية، ينبغي لنا أيضاً أن ننظر في المشاكل العامة، الأمر الذي سيسمح للبلدان لا بلوغ الأهداف المرسومة فحسب، بل وتحسينها أيضاً.

ولوهلة، سوف أستخدم سيشيل كمثال لما يمكن أن تحقّقه أي دولة من خلال الالتزام بتنمية محورها البشري. ومع ذلك، فإن إنجازاتنا تقع أيضاً في نطاق السؤال عما ينبغي عمله لضمان أن يكون تقدمنا مستداماً.

تمضي سيشيل قدماً على الطريق صوب تحقيق الغايات المرسومة في الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنها تواجه اليوم مفارقة فيما يتعلق بالتنمية. فمنذ أوائل التسعينيات، كان تقدمنا السريع يقترن بتعداد سكاننا الضئيل الذي لم يكن يتجاوز ٨٥ ٠٠٠ نسمة، وكان معنى ذلك أننا تجاوزنا معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المطلوب حتى يتسنى لنا الاستفادة من مساعدات التنمية والقروض ذات الفوائد المعقولة.

ولكي تستمر تنميتنا، استدان سيشيل بكثافة بالأسعار التجارية، مما أدى إلى أزمة ديون بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨، عندما طلبنا المساعدة من صندوق النقد الدولي. وبمساعدة شركائنا، اجترنا الأزمة وخفضنا مديونيتنا إلى مستوى يمكن تحمله. ومن الأهمية ملاحظة أن عدداً كبيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعاني الآن من معدلات مديونية مرتفعة بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي تتجاوز نسبتها ١٠٠ في المائة. وكما قال رئيس البنك الدولي في هذا المحفل، فإن ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل.

ونحن نواجه بهذا السؤال: كيف يمكننا تمويل المرحلة التالية من تنميتنا. فالدول الجزرية الصغيرة تجاوزت في تنميتها

القضاء التام على الفقر والجوع والمرض، وغير ذلك من العلق والمعوقات لمستوى حياة أفضل. ولنقم من الآن فصاعداً شراكة عالمية واسعة النطاق لجعل العالم مكاناً أفضل لجميع الشعوب حاضراً ومستقبلاً.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب فخامة السيد داني فوري، نائب رئيس جمهورية سيشيل.

**السيد فوري (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية):** مع

اقتراب عام ٢٠١٥، لا يسعنا الرضا عن النفس في جهودنا للوفاء بوعد الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما نجري تقييم ما حققناه من نجاح حتى الآن، أود أن أدعو إلى إجراء مناقشة لمفهوم التنمية ذاته. إن فهمنا لهذا المفهوم سيحدد أيضاً مدى نجاحنا الفعلي في تحسين ظروف حياة مواطنينا.

إن التنمية تعني ضمناً التقدم. إنها تعني تحسين جميع نواحي الحياة. وقد دلت الأحداث الأخيرة التي وقعت في مختلف أرجاء العالم على أنه لا يوجد نموذج مثالي قادر على ضمان التنمية. ولا يوجد حل مناسب لكل الحالات من أجل التصدي لتحديات كفاءة التقدم.

والواقع أننا الآن في مرحلة من التاريخ يتعين خلالها أن نطرح السؤال: ما هي الظروف التي يمكن حقيقة أن تجعل أي بلد مستداماً؟ ويكمن جزء من الإجابة في كون أنه ما من بلد سيتمتع بالاستدامة حقاً ما لم يكن في مقدورنا أن نضمن أيضاً أن يكون كوكبنا مستداماً. وللأهداف الإنمائية للألفية دور بالغ الأهمية في وضعنا على الطريق صوب الاستدامة كبلدان. ولكن لن يجدي ذلك أيضاً إن لم يكن بوسعنا أن نضمن كذلك ظروف الاستدامة على مستوى العالم.

ونحن نشيد بإنشاء فريق الخبراء الرفيع المستوى للاستدامة العالمية، الذي يتشارك رئاسته كل من تارخا

سليم. وبياناتنا بشأن الفئات المعرضة للخطر، على المستوى الوطني، ما زالت غير مرضية. وما زلنا غير مؤهلين للاستفادة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كغيرنا من الدول الجزرية الأخرى التي تواجه صعوبات مماثلة.

إن علينا واجباً يتمثل في كفالة جعل التنمية المستدامة واقعاً بالنسبة للجيل القادم. هذا هو التحدي الحقيقي للأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بالطريق إلى المستقبل، اسمحوا لي بأن أذكر بعض الاعتبارات التي ينبغي أن نناقشها بشكل فعال وأن نطرحها كعوامل هامة لمستقبل التنمية.

أولاً، أهنيئ الأمين العام على ريادته في إيجاد آليات تمويل جديدة وإبداعية. ففي أوقات التدابير التقشفية هذه، سمعنا الكثير جداً عن صعوبة وفاء بلدان ومؤسسات وأفراد بالالتزامات بشأن تمويل التنمية، أو الإحجام عن ذلك. واستدامة كوكبنا تتوقف على قدرتنا على سد هذه الفجوة.

وتتوقف الاستدامة أيضاً على قدرتنا على تعبئة التمويل الأخضر لإتاحة التكنولوجيا الصديقة للبيئة لمن لا تزال أحدث التكنولوجيا تمثل عبئاً مالياً باهظاً. فالجزر الصغيرة، على سبيل المثال، تتمتع بوصول كبير إلى موارد الطاقة المتجددة، غير أنها لا تملك الوسيلة للحصول على التكنولوجيا اللازمة لتسخير تلك الموارد.

إن تغير المناخ يسبب قلقاً بالغاً لجميع الدول الجزرية. ولأن جانباً كبيراً من التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ يوجه من خلال قنوات المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، فإن كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخول المتوسطة يستبعد مرة أخرى. ونحتاج إلى ضمان توفير التمويل للتكيف مع تغير المناخ على نحو ملائم ولا يعتمد على الترتيبات غير الملائمة القائمة بعد الآن.

ثانياً، أود التنويه إلى الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه التجمعات الإقليمية بالتعاون مع المجتمع الدولي، بقيادة

الحد للاستفادة من التسهيلات التي تمنح لأقل البلدان نمواً، ولم تحقق التنمية الكافية للاستفادة من مزايا الانتماء إلى مركز العالم الأول. وفي برائن مصيدة الدخل المتوسط هذه، يبدو للأسف أنه لا سبيل إلى الخروج من تلك المصيدة. والوضع الراهن يصبح سيناريو أفضل حالة، بينما يصبح التراجع احتمالاً حقيقياً.

لقد عقدنا العزم على النجاح برغم هذه العراقيل. ويسرني أن أبلغ اجتماع القمة هذا بأن سيشيل سوف تنخرط مع منظومة الأمم المتحدة بغية الدخول في التزامات بشأن أهداف إضافية تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندخل في هذه الالتزامات لصالح مواطنينا، بل ومواجهة تحدي التنمية.

وكيما تكون التنمية مستدامة، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الوصول إلى مجموعة كبيرة من آليات التنمية. ومعظم هذه الدول تعتبر من البلدان المتوسطة الدخل، إلا أنها بدأت تلاحظ أن مواطنيها تكاد تقارب تلك التي يعانها أقل البلدان نمواً.

وفي عالم يزداد ترابطاً، فإن تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية آخذ في الازدياد، ونحتاج إلى أن يراعي الهيكل العالمي للتنمية ذلك. إننا نريد اعترافاً رسمياً من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها فئة من فئات التنمية.

لقد تعهدنا بالأهداف الإنمائية الإضافية للألفية مع التركيز على القطاعات التي نرى أنها تعاني ضعفاً. إننا نحتاج إلى الاستمرار في كفالة الوصول إلى مستوى جيد من التعليم والرعاية الصحية للسكان. فالتقدم يعتمد على سكان متعلمين وأصحاء. وعلى الرغم من إنجازاتنا في قطاع الصحة، فإننا نشعر بالقلق لأننا لا نملك الموارد اللازمة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو

**السيد قرشي** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترمز الأهداف الإنمائية للألفية إلى عزمنا الجماعي على إيجاد عالم أفضل يكفل جودة أفضل لحياة شعوبنا. ولذلك نحن سعداء برؤية الأهداف الإنمائية للألفية تنصدر مناقشة خطة وسياسة التنمية العالمية. وبتبقي خمس سنوات فقط قبل تحقيق ما تعهدنا به في مؤتمر قمة الألفية فإن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى الهام يتيح لنا فرصة طيبة وحسنة التوقيت لتقييم مدى تقدمنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولاستكشاف طرق ووسائل للتعجيل بالتقدم صوب تحقيقها.

لقد أعدت باكستان ثلاثة تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية. ونُشر تقرير رابع الشهر الماضي. ويقدم التقرير الأخير عن الأهداف الإنمائية لسنة ٢٠١٠ وصفا صريحا لمدى تقدمنا في تحقيق الأهداف الإنمائية. إن التوقعات القصيرة الأمد والمتوسطة الأمد لتحقيق الأهداف الإنمائية ليست واعدة بالخير. وقبل سنوات قليلة كنا على المسار الصحيح لتحقيق عدد من الغايات والأهداف الإنمائية. بيد أن الأثر السلبي من التحديات الأمنية المتمثلة في المكافحة الجارية ضد الإرهاب أضرب ضررا شديدا بالاقتصاد. والفيضانات التي لا سابقة لها التي اجتاحت بلدي في أواخر تموز/يوليه، متسببة في خسائر واسعة النطاق في المحاصيل الزراعية والمساكن والماشية والخدمات والبنى التحتية للصناعة والاتصالات، غيرت كل شيء تقريبا. وإعادة التأهيل والتعمير في المناطق المتضررة سيحتاجان إلى مليارات من الدولارات وسيؤثران في انتعاشنا الاقتصادي وتحقيقنا للأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية محور الجهود الإنمائية للحكومة الديمقراطية. إنها جزء لا يتجزأ من إطار عملنا الإنمائي

منظومة الأمم المتحدة. فالتجمعات الإقليمية يمكنها أن تضطلع بدور تنموي قوي عن طريق تعبئة التمويل ووضع مؤشرات للإدماج تأخذ الخصائص الثقافية والجغرافية في الاعتبار.

وفي أفريقيا، شهدنا أيضاً الدور البناء الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع به في تعزيز السلام والأمن - وهما شرطان حيويان للتنمية. وفي المنطقة الأفريقية، يذكرنا عدم الاستقرار المتفاقم في الصومال بأننا - في حالات معينة - لا يمكن أن نبدأ حتى في وضع أهداف إنمائية بدون إرساء السلام والأمن أولاً. ومن ناحية أخرى، ما زال شبح الإرهاب وخطر القرصنة يلقيان بظلالهما على قدرة الدول المجاورة على مواصلة التنمية. واتساع نطاق هذه المشكلة يتطلب من جميع المنظمات الالتزام بتكريس مزيد من الوقت والموارد لحلها.

أخيراً، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن ننظر إلى التنمية من منظار متجرد من الأيديولوجيات والافتراضات المسبقة. فالأفكار لا تحتاج إلى أن يمتلكها أحد لكي يكتب لها النجاح. والتنمية محورها البشر. فلنعمل على أن يكون البشر محور كل ما نفعله. إننا جميعاً متحدون بفعل الأهداف الإنمائية للألفية لأننا نشارك الرغبة في تحسين حياة شعوبنا.

وبرغم التحديات، سنبقى متفائلين. فالأزمة المالية العالمية لم تثبط عزيمتنا، بل جعلتنا أكثر تصميمًا على تهيئة الظروف لعالم مستدام حقاً. ونقولها اليوم مرة أخرى، إننا سنحقق أهدافنا، لا كبلدان منفردة فحسب، بل كمواطني العالم.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):

أعطي الكلمة الآن للسيد مخدوم شاه محمود قرشي، وزير خارجية باكستان.

القطاعين العام والخاص. وهناك برنامج جديد للسياسة والإصلاحات التعليمية موجه نحو تنمية المهارات يرمي إلى المشاركة النشيطة والإنتاجية للشباب في العملية الإنمائية. وتمكين المرأة قد حددته الحكومة باعتباره أحد أولوياتها الرئيسية. وأحرز تقدم كبير في الحد من وفيات الأمهات والسيطرة على الأمراض. ولكن لا يزال علينا قطع شوط طويل. ولكفالة الاستدامة البيئية أولوية عليا، ولكن سنحتاج إلى دعم أقوى من المجتمع الدولي للتصدي لهذا التحدي.

ونحن ملتزمون بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحريصون على العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحويل التحديات إلى فرص. ونعي مسؤوليتنا ونحن مصممون على إيجاد عالم أكثر ازدهارا وسلما وانسجاما لأجيالنا في المستقبل.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيز برييا، وزير خارجية كوبا.

**السيد رودريغيز برييا (كوبا)** (تكلم بالإسبانية):  
في كوبا تحققت الأهداف المحددة في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) كلها تقريبا، وفي بعض الحالات تم تجاوزها إلى حد بعيد. والتزامنا يتجاوز حدودنا الوطنية وقد مكنا من الإسهام في التنمية الاجتماعية لأمم أخرى من العالم الثالث. تلك هي النتيجة المباشرة عن ثورة أولويتها الأولى هي رفاهة شعبها في مناخ الإنصاف والعدالة الاجتماعية. إنها ثمرة المجتمع الذي بنىه على أساس التضامن. ذلك هو أيضا نجاح حقق على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي من قبل حكومة الولايات المتحدة طيلة ما ينيف عن نصف قرن.

ومما يشجعنا ويسرنا ارتفاع معدلات النجاح التي حققتها الثورة البوليفارية في فتزويلا، بفضل السياسات

المتوسط الأمد. وترتكز استراتيجيتنا على الدعائم السبع التالية.

أولا، نحتاج إلى الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على أساس استراتيجية للنمو مناصرة للفقراء تعتمد على الانضباط المالي والنقدي الأفضل. ثانيا، يجب علينا أن نحسن الحكم بتوطيد الديمقراطية وكفالة مشاركة الشعب في اتخاذ القرار على جميع المستويات كوسيلة لتحقيق نتائج إنمائية أفضل ولكفالة العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ثالثا، يجب علينا أن نحقق النمو الاقتصادي المرتفع العريض القاعدة، مركزين على نحو خاص على الاقتصاد الريفي، بينما نحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ونرى أن الزراعة تشكل مفتاح جميع الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر.

رابعا، يجب علينا أن نستثمر في رأس المال البشري وأن نبنيه لكفالة التوفير الفعال للخدمات الاجتماعية الأساسية. خامسا، يجب علينا أن ندخل الفقراء والضعفاء في التيار الرئيسي للتنمية عن طريق تعزيز التدخلات المستهدفة وتوسيع شبكات السلامة الاجتماعية. سادسا، يجب علينا التركيز على تمكين النساء والأقليات وتحسين سبل الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والتعليم الجيد. سابعا، يجب علينا أن نتوخى السلام وعقد شراكات اقتصادية ثنائية وإقليمية وثيقة بغية تشاطر موقعنا الجغرافي على تقاطع ثلاث مناطق حيوية. هي جنوب ووسط وغرب آسيا ودعم ذلك الموقع.

والمبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف تشمل ما يلي. بمقتضى برنامج بينظير لدعم الدخل، يحق للأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها النساء الحصول على مبالغ نقدية صغيرة للوفاء بالاحتياجات الأساسية. وتستفيد أكثر من ٣ ملايين أسرة معيشية من هذا المخطط. وأنشئت لجنة جديدة للعمالة من أجل إيجاد فرص عمل جديدة في

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض مناطق آسيا، بلغ الفقر والجوع مستويات مرتفعة بدرجة من الصعب جدا خفضها.

لذلك لا بد أن نتساءل: ما هو شكل التعاون الدولي الذي نتكلم عنه عندما نكون عاجزين حتى عن الاقتراب من الوفاء بتعهد تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين أن تلك البلدان ذاتها هي المسؤولة أساسا عن ميزانية عسكرية عالمية تبلغ رقما مذهلا قدره ١,٤ تريليون دولار، أو ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم؟ أي أهداف إنمائية تلك التي نناقش عندما يتعذر، نتيجة لانعدام الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو، حتى التوصل إلى التزامات قوية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تعرض للخطر التوازن المناخي لكوكبنا وتشكل أكبر تهديد لبقاء نوعنا ذاته؟

هل يسعنا أن نتجاهل أزمة الغذاء والمياه التي تزداد سوءا في ظل طفرة سكانية دولية؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية ومنتساع إذا ما كانت الأهداف المتواضعة لعام ٢٠٠٠ قد تحققت بدون أن نتذكر أننا، خلال مؤتمر قمة الألفية، التزمنا أيضا بالسلام؟ أي أمل يمكن أن يراودنا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ عندما يكون هناك، كما حذر فيدل كاسترو، احتمال متزايد بشن عدوان عسكري على إيران من شأنه أن يتسبب في ملايين الوفيات، ويؤثر في حياة بلايين الناس ويزيد الجوع والفقر في العالم؟

ماذا حدث للالتزام بترع السلاح النووي الكامل، اللهم إلا حيلة تخفيفه إلى ما لا يزيد عن مجرد عدم الانتشار؟ ما هي الدوافع وراء تخزين وتطوير ٢٥ ٠٠٠ رأس حربي نووي يمكن أن تزيد قوتها على الدمار الذي حدث في

الاجتماعية القوية التي وضعها الرئيس شافيز وعلى الرغم من المحاولات لزعة استقرار تلك الأمة الشقيقة التي تواصل الكفاح والمسيرة. وبالمثل نشعر بالارتياح الكبير للنائج الهامة التي حققتها بوليفيا ونيكاراغوا وإكوادور بفضل التزام حكوماتها وأعمالها. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية حققت أيضا تقدما؛ ومستوى التعاون والإدماج القائم على التضامن فيما بين بلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية عامل إيجابي في هذا الصدد. وحكومة الرئيس لولا في البرازيل استطاعت أيضا تحقيق نتائج ملموسة تستحق الثناء في المجال الاجتماعي.

بيد أن ذلك التقدم لم يكن معتمدا على المساعدة الدولية من البلدان المتقدمة النمو، وهي المساعدة غير الموجودة تقريبا، أو على أي تغيير إيجابي في النظام الاقتصادي العالمي، الذي لا يزال نظاما ظالما ومستغلا يُفيد البلدان الثرية.

إن الحقائق غنية عن التوضيح. فالتجارة غير العادلة مستمرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية تقلصت وفقا للقيم الحقيقية، ولا يزال نقل التكنولوجيا محدودا جدا وشديد المشروطة، ولا يزال وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة مقيدا، ويجري سداد الدين الخارجي لكنه يستمر في الازدياد، وتسبب إلغاء القيود المالية والفساد في البلدان المتقدمة النمو في أزمة عالمية لها آثار سلبية بشكل خاص على البلدان النامية.

وبالتالي، من المخجل أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع زاد بحوالي ٣٦ مليونا في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وزاد عدد الناس الذين يعانون من الجوع في أنحاء العالم من ٨٤٢ مليونا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى عدد قياسي بلغ ١,٠٢ بليون في عام ٢٠٠٩، في حين يعاني بليون شخص من نقص التغذية. وفي

بشأن مسائل التنمية. والمنظمات الإقليمية والتجمعات الدولية غير الرسمية معنية بهذه المسائل، بما في ذلك مجموعة الثمانية ومجموعة الـ ٢٠، وهي مدعوة أيضا لمواصلة جهودها في هذا المجال وفقا لمعايير التعاون الاقتصادي والإنساني في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، حقق المجتمع الدولي نتائج إيجابية. غير أن التقارير الصادرة مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أظهرت تفاوتاً من حيث التقدم المحرز في تنفيذ فرادى الأهداف فضلا عن تباينات إقليمية. وللأسف، لوحظ وجود تأخير كبير في ما يتعلق بالأهداف والغايات المتعلقة بتعميم التعليم الأساسي والحد من وفيات الأطفال والأمهات وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. والإحساس بوطأة التحديات يبلغ أشده في أفريقيا.

ومن الواضح أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، لكن من البديهي أنه لن يتسنى تحقيق تحسين جذري في الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأضعف البلدان النامية إلا بالدعم المنسق للمجتمع الدولي برمته.

وتحقيقاً لتلك الغاية، زادت روسيا على نحو مطرد مساهماتها في التعاون الإنمائي. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي المعونة الروسية للبلدان النامية ٢٢٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٩، حوالي ٨٠٠ مليون دولار. وهذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان إلغاء الديون ببلدين الدولارات.

ونحن نولي أهمية خاصة بالطبع لمساعدة منطقة رابطة الدول المستقلة. فخلال الأزمة العالمية، قدمت روسيا قروضا تفضيلية ومنحا تتجاوز ٤,٦ بليون دولار للبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التي تحتاج إليها. وشرعنا في إنشاء صندوق مواجهة الأزمات للجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا

هيروشيما وناغازاكي بواقع ٤٤٠.٠٠٠ مرة؟ ما هي عواقب صراع نووي، سواء محلي أو إقليمي، على الحياة على الكوكب؟

إن انعدام الحلول لأشد مشاكل التنمية خطورة ومعاناة بلايين الناس الذين يعيشون في الفقر والتخلف سيؤثر أيضا على المجتمعات الصناعية - كما يحدث بالفعل - حيث البطالة وسياسات الهجرة الوحشية في ازدياد. ستصل هذه المشكلة إلينا كافة، سواء من خلال تدفقات الهجرة غير الخاضعة للمراقبة الخارجة عن نطاق السيطرة، أو عن طريق الأمراض والأوبئة الناجمة عن الصراعات التي يثيرها الفقر والجوع، أو نتيجة لأحداث لا يمكن التنبؤ بها اليوم.

إن الأمم المتحدة ستنتهك جوهر مهمتها ذاته إذا لم تسلم بهذا الواقع وتتخذ إجراء الآن. ونعتقد بقوة أنه، بغية كفاءة بقاء نوعنا سيتعين بناء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد على أساس مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الشعوب وكل فرد. ولا يزال ذلك ممكنا، إذا عملنا معا. وتحقيقا لذلك، ستفعل كوبا المستحيل.

**الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):**

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

روسيا ملتزمة بالتعاون الإنمائي الدولي ومستعدة لتكثيف تفاعلها البناء مع طائفة كبيرة من الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ونرى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لكل بلدان العالم عنصر مهم لأي نظام أمني جماعي عصري.

إن الأمم المتحدة آلية فريدة لمواءمة مصالح مختلف البلدان وهي المحفل الدولي الأساسي لاتخاذ قرارات منسقة



ولهذا السبب نعتقد أنه من الهام أن نحسن تحسنا نوعيا تنسيق إجراءاتنا المشتركة لكفالة استخدام التكنولوجيات الحديثة على نطاق واسع للاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان ولوضع الآليات لتطبيق هذه التكنولوجيات لصالح المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، قد يصبح ذلك نوعا جديدا وواعدا من أنواع التعاون الإنمائي. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بالمبادرة التي قدمها الرئيس ديمتري ميدفيدف لإنشاء صندوق للتأمين على المخاطر البيئية. وندعو جميع شركائنا إلى بلورة هذه المبادرة.

وفي عالمنا المترابط، ترتبط خطة التنمية ارتباطا وثيقا بالمسائل الأمنية. وفي بعض الأحيان، وسعيا إلى تحقيق الأهداف المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، يضطر المجتمع الدولي إلى اللجوء إلى أدوات مثل الجزاءات الاقتصادية. ومع ذلك هناك توافق في الآراء منذ زمن طويل بشأن ضرورة احترام ما يسمى بالحدود الإنسانية للجزاءات ومنع تأثيرها السلبي على السكان المدنيين وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونلاحظ أن مجلس الأمن يسعى في السنوات الأخيرة إلى أن يسترشد بحزم بهذا التفاهم تحديدا.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الاستمرار في ممارسة التدابير القسرية من جانب واحد التي تفرضها بصورة طوعية أو طائشة دول معينة ضد بلدان نامية معينة على نحو يتجاوز أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ونحن على اقتناع بأن هذه الممارسات تتعارض مع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب وضع حد لها.

ومن مصلحة جميع البلدان بدون استثناء القضاء على الفقر والتغلب على التخلف. فالرجل الفقير لا يمكن أن يكون حرا. وتشكل القدرة على توفير مستويات المعيشة

وآسيا برأسمال أولي قدره ١٠ بلايين دولار، ٧,٥ بليون دولار منها ساهم بها الاتحاد الروسي.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا المقرر أن يعرض على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين كي تنظر فيه. ونعترم مواصلة هذه الجهود لدعم بلدان رابطة الدول المستقلة والبلدان النامية في مناطق أخرى، وفي المقام الأول في أفريقيا.

في عالمنا المعولم والمترابط، يزيد عدم تلبية احتياجات البلدان المنخفضة الدخل المخاطر التي تحدى بالاقصاد العالمي بأسره، ويقوض الاستقرار والأمن في معظم مناطق العالم ويزيد خطر انتشار الإرهاب والأمراض المعدية والهجرة غير الخاضعة للمراقبة.

ولمواجهة هذه التهديدات بفعالية أكبر، فإن روسيا مستعدة، مع بلدان أخرى، أن تشرك بكفاءة أكبر قدراتها العلمية وتكنولوجياتها المتقدمة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها أداة قوية لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبالتالي، تعزيز التنمية العالمية.

لقد شهدنا مرة أخرى في الفترة الأخيرة الأضرار الهائلة التي يمكن أن تلحقها بالتنمية الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسبب فيها الإنسان. فالزلازل والفيضانات وحرائق الغابات وأمواج تسونامي وأهيار الصناعة والمرافق الأساسية لا تؤدي بحياة الآلاف من البشر فحسب، بل تستهلك موارد هائلة لإصلاح الأضرار، وبالتالي، تحول الموارد عن الأهداف الإنمائية. ومن الواضح أن زيادة التأهب لهذه الكوارث مسألة مكلفة، لكن تكلفتها أقل بكثير من تكاليف الانتعاش وإعادة التأهيل.

معظم الغايات، بالرغم من الانهيار الاقتصادي والمالي العالمي وأزميتي الطاقة والغذاء. ويعود الفضل في تحقيق هذه الإنجازات أساسا إلى الجهود الدؤوبة التي بذلتها حكومتنا والسياسات الجيدة التي اتبعتها منذ عام ٢٠٠٦، بدعم ومساعدة الشركاء الإنمائيين.

وبغية الحفاظ على دولة الرفاه منذ الاستقلال في عام ١٩٦٨، استثمرنا الكثير في قطاعات الرفاه الاجتماعي والتعليم والصحة وركزنا عليها تركيزا شديدا. وتوفر موريشيوس التعليم الابتدائي والإعدادي المجاني، والرعاية الصحية المجانية ونقل الطلاب والمواطنين المسنين بالحافلات مجانا، ونظام المعاشات التقاعدية لجميع المسنين. وتنفق ٥٨ في المائة من ميزانيتها الوطنية على الخدمات المجتمعية والاجتماعية.

لقد تحقق الهدف المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال في موريشيوس، إذ بلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي ٩٧ في المائة. ويحصل جميع مواطني موريشيوس على العلاج الطبي والجراحي مجانا. وتتوفر لجميع النساء الرعاية قبل الولادة وبعدها مجانا، وتم ٩٩ في المائة من الولادات تحت إشراف موظفين طبيين مهرة.

وموريشيوس أيضا من البلدان في القارة الأفريقية ذات المعدلات الأدنى من حيث وفيات الرضع والوفيات النفاسية. وشهد تمكين المرأة اقتصاديا المزيد من التحسن بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ بالوصول إلى التمويل للأغراض التجارية غير المستند إلى الضمانات. وفي الواقع، هناك الآن عدد كبير من صاحبات المشاريع يمارسن العمل التجاري الذي يدر عليهن دخلا مستداما. وهناك أيضا تقدم ملحوظ في تعيين النساء في المستويات الرفيعة من صنع القرار في

الاجتماعية والاقتصادية الكريمة إحدى المميزات الرئيسية للدولة الديمقراطية. وفي البيان الذي أدلى به الرئيس ديمتري ميدفيدوف أمام المنتدى، أعرب عن تأييده للتوصل إلى تفهم عالمي لهذه المعايير بغية الإسهام في وضع جدول أعمال إيجابي للعلاقات الدولية الحديثة يتسم بالإيجابية ويتفق عليه الجميع.

وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا، ويحدونا الأمل في أن يعزز اجتماع القمة هذا فعالية واتساق الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات المالية والتجارية، ومجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

**الرئيس المشارك ( السيد ديبس ) (تكلم بالفرنسية):**  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب معالي السيد أرفين بوليل، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في جمهورية موريشيوس.

**السيد بوليلي (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية):** إن تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية هو الحلم الذي ننشده جميعا. ولسوء الطالع، ونظرا للتوجهات الحالية، من الواضح أننا قد لا نحققها قبل الموعد المحدد إذا لم يتم الوفاء بالوعود والالتزامات التي قطعت في هذا الصدد وظلت غير منفذة. ومن الهام أيضا أن نضيف أنه إذا أُريد لمعونة المانحين أن تتدفق إلى البلدان المتبلية بالفقر، فلا بد لهذه البلدان أن توفر البيئة المستقرة المؤاتية للتنمية التي تدعمها حكومات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اتباع نهج شامل مع إشراك الحكومات والمجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والجمعيات والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بموريشيوس، أستطيع أن أذكر ملاحظة إيجابية إذ أن التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انتهينا من إعداده لتونا يؤكد إحراز تقدم كبير بشأن

اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح في أقرب وقت ممكن وتمويل التنمية عن طريق نهج المعونة لصالح التجارة مسألتين حاسمتين. وبما أن النهج الواحد لا يناسب الجميع، لذلك لا احتاج إلى التذكير بهشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو بضرورة النظر على النحو الواجب في معاملتها بصورة خاصة وتفاضلية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية تابعاً للجمعية العامة، أضفى الطابع المؤسسي على الدور المتواصل للأمم المتحدة في التصدي للأزمة الاقتصادية. ومن المهم للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يظل مركزاً على مسائل تهم البلدان النامية، من قبيل تحويلات العمال المهاجرين المالية، وهجرة اليد العاملة، والتعاون الدولي في الحد من الديون السيادية، وتدقيق الامتيازات والمنح، سواء عن طريق عمل صندوق عالمي أو إنشاء حقوق خاصة للسحب، وإصلاح مؤسسات بريتون وودز.

أخيراً، أود أن أؤكد من جديد على أن موريشيوس لا تزال ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

**الرئيس المشارك (السيد ديس)** (تكلم بالفرنسية):  
أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان - ماري إهوزو، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية بنن.

**السيد إهوزو (بنن)** (تكلم بالفرنسية): تمر حضارتنا بأزمة عميقة. والواقع أن الفقر المدقع بلغ في بداية الألفية الثالثة مستوى أكثر إثارة للفرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. والإحصاءات عن الفوارق وأوجه الإجحاف التي يتميز بها كوكبنا تثير الجزع.

القطاع العام وفي السلطة القضائية. ولم يحد القطاع الخاص بعد الحدو نفسه في هذا الصدد.

وتولي الحكومة أولوية قصوى للقضاء على الفقر المدقع، خاصة منذ عام ٢٠٠٦، بوضع برنامج للتمكين مع القدرة على التصرف دونما حاجة إلى الاستعانة بالبيروقراطية العادية للدولة المتسمة بالجمود، واتباع نهج متكامل لإعادة تأهيل رأس المال الاجتماعي للأسر الفقيرة. وتحقيق المشاريع المختلفة بموجب برنامج التمكين نتائج ملموسة.

وأنشأت الحكومة وزارة خاصة، هي وزارة الاندماج الاجتماعي، لتلبية احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة وتشن حرباً على الفقر. وفضلاً عن ذلك، يجري حالياً تنفيذ عدد من البرامج تحت إشراف مؤسسة التمكين الوطنية لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للفقراء ومساعدة الفئات الضعيفة والقضاء على الفقر. وتتبع هذه البرامج سياسة التمكين وليس تقديم الصدقات للفقراء.

وموريشيوس بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تواجه عدداً من القيود المتأصلة، مثل حجمها الصغير، وعزلتها الجغرافية ومواردها المحدودة. وهي أيضاً عرضة لتقلبات الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. ومع ذلك، ورغم هذه القيود، حققت موريشيوس فعلاً أهدافاً رئيسية في مجال حماية البيئة. واتخذت البلد عدة مبادرات، مثل مشروع جزيرة موريشيوس المستدامة، بغية تحسين نوعية البيئة وتمهيد الطريق نحو التنمية المستدامة. وحكومتنا تدرك حقا ضرورة كفاءة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون المساس بنوعية الحياة للأجيال القادمة.

وإذا تمكنا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فقد نعتبر أننا أحرزنا تقدماً كبيراً. ومع ذلك، لن يكون غاية في حد ذاته. وسنحتاج إلى استدامته، ولذلك، ستكون التنمية المستدامة أهم هدف. وفي هذا السياق، يعتبر

للألفية في البلد بحلول عام ٢٠١٥. إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها.

ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتمكين المرأة من خلال التمويل البالغ الصغر ينبع من نوع البرامج القائمة في عدة قطاعات والدعم الكبير من الشركاء التقنيين والماليين، ولكن قبل كل شيء من الانخراط الكبير للمجتمعات المحلية التي لا تطلب سوى تقديم الدعم لها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز أن الأمين العام نوّه بأهمية وفعالية مشروع سونغهاي الذي اختُبر في بلدي، بنن، بعدما شاهده بنفسه. ويشدد المشروع على تطوير المشاريع الزراعية. وأوصى الأمين العام على نحو قوي بنشر وتكرار تلك التجربة في بنن وفي بلدان أخرى على السواء، لما لديها من إمكانيات كبيرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والإدارة العقلانية للبيئة.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة، السيد عثمان (السودان).

ومع ذلك، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة، ما زال التحدي الرئيسي يتمثل في تعبئة الموارد لتسريع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، لا يسع بنن فعلياً تحقيق جميع الأهداف التي وافقت عليها في عام ٢٠٠٠ إلا من خلال تعبئة ثلاثة أضعاف الموارد العامة الحالية المخصصة لقطاعي التعليم والتنمية الريفية.

إن الكلمات والإعلانات لا معنى لها إذا لم تتبعها إجراءات قوية. فمؤتمراتنا العديدة غالباً ما تُختتم بإعلانات تظهر نوايانا ووعودنا الطيبة. وتعرب بنن عن الرغبة القوية في رؤيتها تترجم إلى أفعال. ذلك سيساعد في تعزيز تعددية الأطراف.

اليوم، هناك ما يزيد على ١,٨ بليون إنسان يعيشون في حالة قصوى من انعدام الأمان والعوز، وعلى أقل من دولار واحد في اليوم. وقبل أربعين يوماً، كان ٤٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية المزمن والدائم؛ ويقدر عددهم اليوم بـ ٨٥٤ مليون شخص. هذه الحالة غير مقبولة، ولا سيما في عالم لديه مستويات كافية من الإنتاج والموارد والمعرفة لوضع حد لهذه المآسي وتداعياتها.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلها معظم أشد الدول فقراً، لا تزال تلك البلدان تواجه صعوبات عديدة بسبب السياسات السيئة التكيّف التي تفرضها بعض المؤسسات الدولية هنا وهناك. وتتفاقم تلك الصعوبات اليوم بفعل تغير المناخ ومختلف الأزمات الدولية المتعلقة بفوضى الرأسمالية الجامحة، بما في ذلك الأزمة الغذائية.

وبعد حوالي عقدين على سقوط جدار برلين، تم بناء جدار جديد. إنه جدار اقتصادي يرمز إلى الفجوة بين الشمال المتقدم النمو والجنوب الفقير، وكل شيء يشير إلى أن أحداً، على ما يبدو، لا يهتم بذلك. لكن يمكنه لو استمر أن ييذر بذور الصراع المدمر لنظامنا برمته.

يمكننا أن نهدم ذلك الجدار إذا كانت لدينا الإرادة للقيام بذلك، لأن جميعنا هنا، على كثرتنا، نعلم أن الوسائل موجودة لتحقيق ذلك. ويجب، تحقيقاً لذلك، إعادة تحديد الأولويات، وإعطاء المعنى والجوهر المحسوس للتضامن الذي ينبغي أن يقوم فيما بين الشعوب، ولا سيما أثناء أزمة ما.

ويظهر تحليل للتقرير الذي يقيّم الأهداف الإنمائية للألفية (A/64/655) أنه أحرز تقدم كبير في العديد من البلدان في عدة مجالات، وأن الموارد والخبرات الضرورية لتحقيق الأهداف موجودة. ففي بنن، بلدي، تدل عدة تقييمات للمدى الذي وصل إليه تحقيق الأهداف الإنمائية على أنه سيكون من الصعوبة بمكان تحقيق معظم الأهداف الإنمائية

إثمائية وطنية جديدة تُدخل مباشرة التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الإثمائية للألفية في الاستراتيجيات الوطنية.

واستطيع أن أشير إلى التقدم الإيجابي المحرز على طريق بلوغ هدفين من الأهداف الإثمائية للألفية في جزر مارشال: لقد تمكنا من تحسين حصول الجميع على التعليم الأساسي كما حسنا بشكل مطرد صحة الأمومة ورعاية الأطفال. بيد أن هذين النموذجين المضيئين تحجبهما عوائق خطيرة تحول دون بلوغ بقية الأهداف. فمع أننا تمكنا من تفاذي الفقر المدقع، فإن المؤشرات تدل على أن حالة المعاناة العامة والجوع تسوء ولا تتحسن. ولسنا على طريق توفير العمل الكريم والتوظيف الكامل. وبالرغم من إحرازنا بعض التقدم في المسائل الجنسانية، فإن العنف ضد البنات والنساء يظل مشكلة خطيرة. ويجب إدخال تحسينات جادة فيما يتعلق بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

وما يعوقنا هو التقاعس السياسي فيما يتعلق باستراتيجية موريشيوس، التي تتركز عليها الجهود العالمية المخصصة لكل جزيرة على حدة. وقطاعنا الخاص يعاني من تخلف النمو بشكل مخيف، ولا نزال نعتمد على المساعدات الأجنبية. وبما أن بلدنا منخفض، فإننا نحتاج إلى إنشاء تقاطعات فورية وواسعة بين جهودنا واستراتيجياتنا للتنمية الاجتماعية من أجل التصدي لتغير المناخ.

وبدلاً من أن نشهد المجتمع العالمي يتمزق وهو يتعارك حول مقدار التمويل - هناك حاجة إلى المزيد من الموارد - فإننا علينا في المقام الأول أن نركز جهودنا على زيادة فعالية الفرص الجيدة الممنوحة لنا بالفعل. وهناك حاجة إلى مشاورات أمينة وحقيقية وموجهة نحو النتائج بين المانحين والمتلقين بشأن إيجاد الاستراتيجيات الخلاقة والفورية لزيادة فعالية المعونات وتنسيقها. ومن وجهة أي دولة جزرية

وتود بنن أيضاً أن تبذل البلدان الفقيرة جهداً أكبر من حيث الحوكمة، وتحسين السياسات العامة، وتعزيز الملكية، واستعمال الموارد المتاحة لها على نحو أفضل. هذا هو السبيل الوحيد الذي ستمكن عن طريقه من بلوغ الأهداف التي نضعها لتحقيق بحلول عام ٢٠١٥.

وبالنسبة إلى مؤسسات التمويل من أجل التنمية، بالدرجة الأولى مؤسسات ما يسمى بعهد بريتون وودز، يجب أقله أن تدرك بأن معايير التقارب والمشروطية والعلاجات الأخرى التي تطبقها على البلدان الضعيفة لا تعمل إلا على تفاقم المحنة التي يعيشها أضعف الناس في تلك البلدان.

إن الفقر ليس أمراً محتوماً. لذلك، علينا أن نسعى معاً لمنع من أن يصبح سلاحاً من أسلحة الدمار الشامل للبشرية. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بوجود القليل من الإرادة السياسية الإضافية، يمكننا تحقيق ذلك لصالحنا جميعاً.

**الرئيس بالنيابة:** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جون سيلك، وزير الخارجية في جمهورية جزر مارشال.

**السيد سيلك (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية):** عندما أبصرت الأهداف الإثمائية للألفية النور من خلال إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، قطعت حكومة جمهورية جزر مارشال وقطع المجتمع الدولي عهداً دائماً لشعب جزر مارشال باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف الإثمائية والاجتماعية الأساسية.

وبينما يمكننا أن نفيد بإحراز بعض التقدم الإيجابي، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به من جانب حكومة جزر مارشال وشركائنا الدوليين على حد سواء. ولا يمكننا أن نتوقع من المجتمع الدولي أن يعزز استجابته إلا إذا كنا على استعداد لتحسين جهودنا المحلية. ويسعدني أن أعلن أن حكومة جزر مارشال تؤيد الجهود الرامية إلى وضع خطة

من عناصر جهودنا في التخطيط لتعزيز الملكية الحكومية المترابطة هو، في أفضل الأحوال، محاولة مربكة مما يخلق هوة واسعة بين ما ينوي المانحون تقديمه وما تتلقاه المجتمعات المحلية.

وربما يتمثل أحد الحلول البديهة في إنشاء جسور أفضل بين استراتيجية موريشيوس، بوصفها استراتيجية إنمائية تتركز على الجزر، وبين الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال ذلك، يستطيع المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية المضي قدما باتجاه تحديد فئة رسمية للدول الجزرية الضعيفة، وكذلك وضع أهداف ومعايير دقيقة في إطار استراتيجية موريشيوس لقياس التقدم الدولي.

ويهدد تأثير تغير المناخ بتقويض أي تقدم أحرزناه أو سنحرزه على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اعتمدت حكومتنا مؤخرا خارطة طريق تتعلق بتغير المناخ، وتتضمن استراتيجيات واضحة لخفض الانبعاثات الخاصة بنا وتكفل مستقبلا مقاوما لتغير المناخ. وباستخدام المساعدات الدولية، يجب أن نعمل معا في جهود التصدي للتنمية الاجتماعية الأساسية لدينا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك على التكيف مع تغير المناخ.

وأستطيع اليوم أن أعلن تجديد التزام حكومتنا نحو أي مسعى دولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية اهتمامها به. ولا يسعني إلا أن أعرب عن أمني في أن يشاركنا بقية المجتمع الدولي - لا سيما شركائنا المقربين - تحويل القول إلى واقع.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باستور ميشا أوندو بيلي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية بجمهورية غينيا الاستوائية.

**السيد ميشا أوندو بيلي** (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف كبير لي أن أخطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ممثلا لفخامة السيد أويانغ نوغيمبا مباسوغو،

صغيرة، فإن العدد الذي لا يحصى من فرص المعونات غير المترابطة هو، في أفضل الأحوال، محاولة مربكة مما يخلق هوة واسعة بين ما ينوي المانحون تقديمه وما تتلقاه المجتمعات المحلية.

وربما يتمثل أحد الحلول البديهة في إنشاء جسور أفضل بين استراتيجية موريشيوس، بوصفها استراتيجية إنمائية تتركز على الجزر، وبين الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال ذلك، يستطيع المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية المضي قدما باتجاه تحديد فئة رسمية للدول الجزرية الضعيفة، وكذلك وضع أهداف ومعايير دقيقة في إطار استراتيجية موريشيوس لقياس التقدم الدولي.

وجزر مارشال دولة محيطية كبيرة. وتشكل مواردنا من مصائد أسماك التونة الوسيلة الأولية للتنمية الاقتصادية، لكن احتياطياتنا الرئيسية قد وصلت إلى مستويات غير مستدامة. ولن يكون بوسعنا أن نتقدم صوب أهم الأهداف الإنمائية للألفية وأن نحدث تحولا في اقتصادنا إن لم يقيم شركاؤنا السياسيون بتنفيذ التزامات تهدف إلى وضع حد للمستويات غير المستدامة لمصائد الأسماك ومساعدتنا على بلوغ تطلعاتنا في مجال تنمية مصائدنا. وفي الوقت الحالي، لا نجني إلا القليل جدا من الأرباح. ولا يصل إلينا إلا نحو سنت واحد من كل علبه تونة تصطاد في المحيط الهادئ. وأستطيع هنا أن أقدم اقتراحا بسيطا آخر: ينبغي إدماج المناقشات الإقليمية والدولية بشأن المصائد بشكل أفضل في العمليات الإنمائية الأوسع، ويلزم وضع استراتيجيات إنمائية محددة.

وأخيرا، علينا أن نحسن التزامنا المحلي. ولا يمكن الاكتفاء بممارسة "تحديد الأهداف الإنمائية ونسيانها". واليوم أستطيع أن أعلن أننا نحتاج إلى تكون فريق يضطلع بتسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية باعتبار ذلك عنصرا

الطبيعية، والقائمة تطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الركود العالمي قد زاد من عرقلة الطريق المفضي إلى عام ٢٠١٥. والواقع أن الأحداث التي وقعت والتأخيرات التي واجهناها منذ إعلان الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ تعني أنه يجب علينا أن نحقق توافقاً في الآراء فيما بين جميع البلدان بشأن التحديات والأولويات الأساسية للعمل، ولا بد لتوافق الآراء ذلك من أن يتحول إلى عمل جماعي.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تفهم أنه في سياق تنفيذ إعلان الألفية لا بد من اتخاذ مجموعة من القرارات تلزم جميع الدول وتشجعها على الوفاء بالتزاماتها الجماعية التي قطعناها في عام ٢٠٠٠، عندما أُولي الاعتبار لأول مرة إلى تحقيق أهداف الألفية. لذلك فإن الأمر يتعلق بوضع المعايير واتخاذ التدابير وإجراء الإصلاحات التي ينبغي أن تهتدي بها جميع الدول، شريطة توفر وحشد الإرادة السياسية لدى جميع البلدان التي تشكل المجتمع الدولي. ويتعين على جميع الشركاء أن يلتزموا التزاماً كاملاً بالنضال من أجل قضية التنمية.

بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية، تمثل الأهداف الإنمائية للألفية التزاماً جاداً بالتنمية المستدامة. لذلك اتخذت حكومة بلدي مجموعة من التدابير الاقتصادية والتشريعية والقانونية والإدارية لتفعيل إعلان الألفية.

وطيلة السنين العشر الماضية كان الأداء الاقتصادي لغينيا الاستوائية ممتازاً للغاية بفضل اكتشاف احتياطات كبيرة من النفط وتجهيزها. وهذه الحالة تنطوي على اعتماد اقتصادنا على النفط وبالتالي فإنها نقطة ضعف.

ووفقاً لتقديرات وردت في دراسة عن الفقر في بلدنا، فإن نحو ثلثي السكان لا يزالون يعانون من الفقر المدقع. ولتخفيف أثر الفقر والاستجابة إلى إعلان الألفية، شرعت حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بعملية تخطيط استراتيجي إنمائي طويلة الأجل، أدت إلى عقد مؤثرين

رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي لم يتمكن من حضور هذا الحدث المهم بسبب ارتباطه بمهام ضرورية ورفيعة المستوى تخص الدولة. وبالنيابة عنه، أتوجه بالتهنئة الخالصة إلى الرئيسين المشاركين وإلى بقية أعضاء المكتب.

إن حضورنا هذا الاجتماع يحدد تأكيد التزام غينيا الاستوائية بتعددية الأطراف في مجملها، وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه. وفي ذلك السياق، وبالنيابة عن رئيس جمهورية غينيا الاستوائية وحكومته، أتقدم بالتهنئة الخالصة إلى الأمين العام السيد بان كي - مون، وأشيد مرة أخرى بالعمل المضي الذي يقوم به وروح القيادة في خدمة الإنسانية، وبخاصة جهوده الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة بمعناها الأوسع.

وهذا الإجماع الرفيع المستوى المخصص بالتحديد للأهداف الإنمائية للألفية تمثل فرصة ممتازة لنا جميع إعطاء زخم جديد لبلوغ تلك الأهداف. علاوة على ذلك، نحن نعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح الفرصة أيضاً لسير الطريق الذي سنتبعه، ولوضع خارطة طريق واقعية أو برنامج عمل يتضمن منهجيات محددة لتسريع إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وقد أكد تقرير الأمين العام (A/64/665) مجدداً أن الأهداف الواردة في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) لم يُنجز بعد بالقدر الذي كنا نتمناه، وأن معظم البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لا تزال مهمشة في الاقتصاد العالمي ومنكوبة بالفقر المدقع.

إن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما برح يتبدد جراء مجموعة من العوامل السلبية تشمل الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وعقبات هيكلية كبيرة، وانخفاض أسعار السلع، وفي بعض البلدان، بسبب الصراعات المسلحة العنيفة وحالات ما بعد الصراع، والكوارث

بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٧٢ مليون دولار لمرحلة السنوات الخمس الأولى لتنفيذ مشاريع محددة وهو المبلغ الذي يمثل ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي.

لقد تبرعت حكومتي بمبالغ كبيرة للمساهمة في اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت مساهمة بقيمة ثلاثة ملايين دولار لليونسكو لضمان الجائزة المخصصة للبحوث في العلوم الحياتية، ومساهمة للاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويضاف إلى ذلك مساهمات مالية أخرى قدمت في السنوات الأخيرة إلى الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة وكيانها لتعزيز مساعيها في جميع أنحاء العالم.

إن تلك التدابير دليل على التزام بلدي القوي بتحقيق أهداف الألفية، وخاصة امتثاله الكامل للأهداف المتضمنة في المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. إن تفحص تلك المؤتمرات للتنفيذ المتكامل والمنسق للنتائج هو الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يجري في إطار الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

إن قضية التنمية، خاصة مكافحة الفقر والجوع اللذين يستبدان بالعالم اليوم، لا يمكن تعزيزيهما إلا من خلال التعاون الدولي الواسع النطاق والعميق والمستدام فيما بين جميع الدول بالاقتران بالتزام ودعم قاطعين من جانب أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ونرى أنه يمكن تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولكن ذلك يتطلب منا، ومن الآن، أن نخرج عن إطار الرتابة، وأن نسرع وتيرة إجراءاتنا

اقتصاديين وطنيين. وعقد الثاني منها في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٧، وفي سياقها وضعت حكومتنا مبادئ توجيهية إستراتيجية وأولويات تشكل وترسخ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر في غينيا الاستوائية بحلول عام ٢٠٢٠.

إن رؤية التنمية المستدامة التي اعتمدها حكومتنا تركز على عام ٢٠٢٠، وتتضمن تحقيق أهداف الألفية من خلال زيادة جهودنا، وتوسيع مصادر الدخل وتدريب الموارد البشرية لتحقيق مستويات نمو مناسبة لاقتصاد تنافسي قادر على استئصال شأفة الفقر والجوع، أي بحلول عام ٢٠٢٠، وعلى النحو الوارد في خطة العمل الحالية من أجل التنمية في غينيا الاستوائية التي وضعتها حكومتنا في عام ٢٠٠٧، كما ذكرنا.

إن أدوات مثل صندوق التنمية الاجتماعية التي اعتمدها حكومة غينيا الاستوائية في عام ٢٠٠٦ بمساعدة ثابتة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تعتبر مدخلات استراتيجية هامة تستهدف مساعدة بلدنا في تحقيق أهداف الألفية. ويستهدف الصندوق تحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة لمنفعة السكان لتيسير حصولهم على الخدمات العامة الأساسية بنوعية مناسبة، مما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة وبيئة محمية جيداً.

إن الغاية الرئيسية من الصندوق هي تطوير قدرات الوزارات والمؤسسات في القطاع الاجتماعي وتدريب الموارد البشرية في غينيا الاستوائية في مجال الأساليب والإجراءات، وصياغة البرامج والمشاريع الاجتماعية وإدارتها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

ويؤمّل هذا الصندوق من الموارد الخاصة للحكومة. وقد وفرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبلغ ١٥ مليون دولار للمساعدة الفنية. وتعهدت الحكومة



الشراكة العالمية لمكافحة الرق والاتجار بالبشر، التي أنشئت بمبادرة من بيلاروس قبل خمسة أعوام وتتلور بنجاح في الأمم المتحدة. وتجسدت هذه الشراكة مؤخرًا في القرار ٢٩٣/٦٤، وهو قرار توافقي للجمعية العامة اعتمدت الجمعية بموجبه خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وثمة مثال إيجابي آخر وهو أن المجتمع الدولي، بتنسيق من الأمم المتحدة، لم ينجح في اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠ والمرفق) فحسب، ولكنه نجح أيضًا، في ذلك الإطار، في اتخاذ عدد من الخطوات المتوازنة والعملية والتي أثبتت فعاليتها بالفعل. ومنذ عدة سنوات وحتى الآن، فإننا محقون تمامًا في الإشادة بالجهود المشتركة التي تبذلها الدول في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن ناحية أخرى، وفي الحالات التي لم تتحقق فيها علاقات شراكة حقيقية، فإننا نلاحظ السعي إلى جني فوائد قصيرة الأجل وعدم الاكتراث بمصالح الآخرين. وعلى ذلك الأساس، وكما نعرف بحكم التجربة، فإنه في هذه الحالات يستحيل من حيث المبدأ تحقيق تقدم حاسم. وثبت ذلك بشكل مقنع بالنتائج - أو بعدم تحقيق النتائج - في آخر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن.

وللسبب ذاته، فإنه ما زال أمامنا شوط طويل للانتهاء بنجاح من جولة الدوحة لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. وفضلاً عن ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو تتشدد بوضوح في مواقفها وتفرض تدابير حمائية في التجارة الدولية. وفي ظل ظروف الأزمة الحالية، فإن ذلك يؤثر بصورة أكثر إيلا على البلدان النامية والبلدان المتوسطة

والتزامنا ونزيدها بدرجة كبيرة. ولتحقيق أهداف الألفية، من الجوهرى بصورة مطلقة أن تكون لدينا درجة أكبر من التضامن في إطار التنوع القائم بين جميع الدول، بغض النظر عن حجمها، والمؤسسات التي تشكل المجتمع الدولي.

**الرئيس المشارك:** أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد سيرجي مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

**السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**

بالأمس وفي هذا الصباح ومن على هذه المنصة، تم الإعراب عن آراء عديدة، بما فيها الآراء المتعلقة بمسائل هامة من قبيل من كان المقصر وما العقبة الكأداء أمام التقدم التي تواجهها دول العالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الذين ركزوا على الأزمة المالية والاقتصادية بوصفها السبب الرئيسي للتقدم الضعيف والمجزأ والمحدود محقون في ذلك تمامًا.

ولا يسع المرء إلا أن يتفق مع من يربطون بين تلك الإخفاقات وعدم استعداد القوى الكبرى للتعاون مع الدول الأخرى على قدم المساواة بهدف التغلب على طائفة واسعة من التهديدات والتحديات العالمية.

وفي ظل هذه الظروف، يثار سؤال على نفس القدر من الأهمية: ما العمل؟ من وجهة نظرنا، تتطلب الحالة اتباع نهج متعددة الأطراف أكثر إحكامًا، بما في ذلك اتخاذ تدابير متفق عليها لتعزيز إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية - الهدف ٨. وإلا فإنه لن يتسنى تجاوز العجز عن إحراز تقدم ملموس على طريق بلوغ الأهداف.

وأشدد في هذا المقام على أن أداة جديدة نسبيًا من بين أدوات الأمم المتحدة - وهي سياسة إقامة الشراكات العالمية التي تؤيدها جمهورية بيلاروس بفعالية - تثبت بوضوح وبصورة مطردة فعاليتها ومزاياها في التصدي لأكثر المشاكل الدولية تعقيدًا. وأكثر الأمثلة إقناعًا وأحدثها هو

وتحديدها في الوقت المناسب قبل حدوثها فعلياً وتوحيد الشركاء من أجل حلها بنجاح.

وتود بيلاروس أن تقترح فكرة واحدة، نعتقد أنه ينبغي وضع أساسها اليوم. ويمكن تعريف هذه الفكرة بأنها "مساعدة الأجيال المقبلة على أن تنعم بالازدهار". وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وجوهر اقتراحنا هو إنشاء شراكة عالمية جديدة للدفاع عن مصالح الشباب وتعزيزها.

وقد قادنا تحليل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى نتيجة لا لبس فيها: إن تنشيط الجهود في القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على رخاء الأجيال المقبلة هام الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي إيلاء الأولوية لاحتياجات الشباب في العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفي أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية بوجه عام. وهذا أمر في غاية الأهمية بالنظر إلى أن الشباب لهم تأثير يتزايد باطراد على المجتمع وأهم قد أصبحوا أكثر قطاعات المجتمع إبداعاً في جميع أنحاء العالم بلا استثناء.

ونرى أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بدور رئيسي في تحديد آليات محددة لدعم المواهب الشابة وتدريب مديري شباب من نوع جديد. ومن الضروري كذلك المساعدة في منع التهديدات الشائعة التي تواجه الأجيال الشابة في الكثير من البلدان مثل المخدرات والكحول والعنف والتنصل من المسؤوليات المدنية. وفي البداية، سيكون دور الأمم المتحدة في هذا الجانب من فكرتنا الشاملة أن تعقد على الأقل مناقشة مواضيعية في الجمعية العامة لمناقشة اتباع ممارسات جيدة على نطاق عالمي لمكافحة الاغتراب الاجتماعي للشباب.

والشراكة العالمية آلية فعالة للتفاهم المتبادل، وهو ما يضمن تحقيق النتائج. وفي سياق بناء مستقبلنا المشترك،

الدخل ذات الاقتصادات المفتوحة. ومن الواضح أن هذه ليست بشراكة.

ويعني الفشل في إقامة علاقات شراكة حقيقية أننا لسنا بعد في وضع يمكننا من إحراز تقدم على طريق حل مشكلة أمن الطاقة على الصعيد العالمي، بتحويل تكنولوجيات الطاقة المتقدمة إلى أصل وقوة محركة لتقدم جميع الدول. وما فتئت بيلاروس تدعو إلى اتباع هذا النهج.

وأُسفرت الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية عن نتائج متباينة ولكنها معبرة. فقد تحقق نجاح واضح بصفة خاصة في المجالات التي أقيمت فيها شراكات حقيقية وأبدت فيها مرونة وتفاهم متبادل - وعلى سبيل المثال، التقدم المحرز في التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت ذاته، لم يحرز المجتمع الدولي بعد تقدماً بشأن إعداد نهج متفق عليها لحفز الاقتصادات الوطنية. والسبب هو اختلاف مواقف الأطراف الفاعلة الرئيسية بشأن تحقيق الأهداف البالغة الأهمية في فترة ما بعد الأزمة هذه.

والشراكات العالمية لا تبرر قيمتها بعمق وتنوع المشاكل التي يتعين حلها فحسب. فالיום، تتميز آليات هذه الشراكات بحسن التوقيت والكفاءة لأنها أصبحت أحد عناصر الحوكمة العالمية الفعالة والتي يتجه نحوها نظام العلاقات الدولية بالكامل الآن.

ومما يثلج صدورنا أن الأمم المتحدة، بإنشاء شراكات عالمية فعلاً وليس اسماً فحسب، تعلي مكانتها وتعزز سلطتها باعتبارها منظمة قادرة على القيام بدور مؤسسة للحوكمة العالمية الفعالة. وأشدد على أن الحوكمة الرشيدة على هذا المستوى تتطلب استشراف المستقبل والتفكير ملياً في التحديات المقبلة، حتى وإن كانت هذه التحديات لم تبرز بالقدر الكافي في العلاقات الدولية تاريخياً. ولضمان مستقبل مزدهر وموثوق، يتعين التكهن بالمشاكل

سنحتاج إلى موارد إضافية وسنكون ممتنين لو تم نقل التكنولوجيا إلى بلدنا.

وتقوم جزر سليمان من تلقاء نفسها بتنفيذ برنامج عمل بروكسل، الذي كان من المفترض أن يشكل أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد جرى تجاهل ضعفنا وحالتنا الخاصة من جانب شركائنا الذين اعتمدوا نهج الحل المناسب لكل الحالات من خلال الأطر الإقليمية. وهناك حاجة لإعادة تنظيم النهج التي تتبعها وجعلها مرتبطة بالأولويات الإنمائية الوطنية بغية تعزيز الملكية الوطنية والاستدامة على الأمد الطويل.

إن توسيع نطاق التعاون في الآونة الأخيرة بين الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ وأعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة قد بدأ يؤثر ثماره ببطء. وعلى الصعيد الثنائي، فإن التعاون يسمح بوجود هامش سياسات ومرونة في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وقد قدمت إيطاليا وأستراليا مثالا للتعاون، والجميع، بما في ذلك تركيا، يواصل دعم برامجنا للطاقة المتجددة في المناطق الريفية.

ويظل الاستثمار في التعليم مسألة شاملة تسمح للسكان بتعزيز إنتاجيتهم الاقتصادية نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتواصل شريكنا كوبا تدريب أطبائنا في المستقبل، وسنظل مدينين لها بالشكر على ذلك. وما زالت جارتنا القرية بابوا غينيا الجديدة تقدم مجموعة من المنح الدراسية لطلابنا. وبالمثل، يسعد حكومتنا أن تسجل شريكا جديدا، البرتغال، التي تدعم نظامنا التعليمي. وقد دعمت تاوان، شريكنا المتعدد القطاعات، التعليم الابتدائي المجاني، إلى جانب شركائنا التقليديين، نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي وأستراليا. بيد أن التقدم كان بطيئا بالنسبة لسكاننا المنتشرين في شتى أنحاء الجزر. وقد استثمرت أستراليا وغيرها

يتعين علينا جميعا أن نكون شركاء متعاطفين لكي لا نلقى نفس مصير برج بابل.

وسيجري تعميم خارطة طريق إرشادية تتضمن المقترحات المحددة لبيلاروس في صورة مرفق مع نص بياني.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيتر شانيل أغوفاكا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جزر سليمان.

**السيد أغوفاكا (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية):** إن هذه المناسبة تتيح لنا الفرصة لتقييم تقدمنا الجماعي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل عشرة أعوام، عندما التزمنا في هذه الجمعية بإيجاد مستقبل أفضل لشعوبنا، فإننا لم نكن نتوقع الأزمات العديدة التي ظهرت في طريقنا. ومنذ ذلك الوقت، شهدنا الأزمة الغذائية والأزمة المالية وأزمة الطاقة وأزمة تغير المناخ، التي وضعت أمام الاختبار، بل وألغت مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية التي تحققت خلال السنوات السابقة. إن المضي قدما نحو السنوات الخمس المتبقية سيقتضي دراسة الآليات اللازمة لكفالة توفير الموارد الكافية التي تستهدف تنفيذ معايير الأهداف الإنمائية للألفية.

وكان التقدم في جزر سليمان متفاوتا ومتباينا. وقد أظهرت لوحة درجات أدائنا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بعض التحسن، ولكننا لسنا على المسار الصحيح عموما لتحقيق جميع أهدافنا. وتوجد تفاوتات محلية من حيث التقدم، لا سيما بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لمجتمعنا. وقد شهد التركيز على القطاع الرسمي من جانب شركائنا تباطؤا في التقدم في المناطق الريفية، حيث يعيش ٧٠ في المائة من سكاننا. ودفع تغير المناخ سكان بلدنا إلى اللجوء إلى تقديم التنازلات مما أوجد جيوبا للفقر في مختلف مناطق بلدنا. وإذا كان لنا أن نواجه هذه الأزمة وحدنا، فإننا

على تجارة المنتجات الزراعية، عبر محادثات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، من أجل إقامة نظام تجاري منصف وعادل، يمثل أمراً حتمياً. ثانياً، إن إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن تغيير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وفترة التزام ثانية. بموجب بروتوكول كيوتو، أمران أساسيان أيضاً. إننا نود أن نرى جميع الشركاء خارج نطاق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية يؤدون دورهم في الإسهام في المحافظة على سلامة غلافنا الجوي، بما في ذلك تايوان بوصفها مراقباً.

ثالثاً، إن تنفيذ إعلان متفق عليه عن طريق المفاوضات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي اعتماده في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. إن مشروع الإعلان المعروض علينا لا يمثل سلسلة من النوايا الحسنة، بل هو إعلان عمل ملموس وسيحتاج إلى عملية تنفيذ فعالة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على وجود ما يكفي من الموارد المالية والتكنولوجية والنوايا الحسنة لبلوغ أهدافنا. ويحتاج العالم إلى التعاون والتحالف بشأن مبادرات جديدة، وستكون جزر سليمان ملتزمة باحترامها.

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد خورسي مارييا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

**السيد نيفيس (الرأس الأخضر)** (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): إنه لمن دواعي ارتياحي واعتزازي أن أحاطب الجمعية العامة لعرض استثمارات والتزامات الرأس الأخضر فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والنتائج التي حققتها في هذا المجال.

وتتشاطر الرأس الأخضر رؤية للمستقبل: أي بناء بلد عصري وتنافسي ينعم بالوثام الاجتماعي وبيئة صحية.

من الشركاء الإنمائيين في عملية القضاء على الملاريا، ويحدونا الأمل أن ذلك البرنامج سيغطي كل أنحاء الدولة خلال السنوات الخمس القادمة.

وإذ نتطلع إلى الأمام، على العالم أن يحدد المفاهيم التي تعمل على تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن اقتراح مبادلة الديون المستحقة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، المقدم منذ بضع سنوات، يتعين استعراضه بينما نبدأ السنوات الخمس الأخيرة للالتزامات المحددة زمنياً. وينطوي هذا المفهوم على استخدام بلدان نامية لرأس المال المحلي في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية بدلا من تسديد الدين للشركاء. إن مبادرات الطاقة المحايدة من حيث الكربون يجب أن تكون مدعومة من الخارج. وتعكف جزر سليمان حالياً على إجراءات الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

إن إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) يؤكد على أهمية جميع المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي لاستراتيجية موريشيوس والمؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً. ويدعو الإعلان السياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إدراج هذه الدول في فئة خاصة ضمن الإطار الأوسع نطاقاً لمنظومة الأمم المتحدة، وهو ما نؤيده. ومن المهم على نحو مماثل المؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١١، والذي سيضطلع باستعراض مماثل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل المعني بأكثر السكان ضعفاً، الممثلين في الأمم المتحدة.

إن العديد من المسائل المطروحة ذات طابع عالمي وتحتاج إلى حلول عالمية. وهناك حاجة إلى التواصل على المستوى العالمي وتحديد أهداف قابلة للتحقيق على الصعيد الوطني. أولاً، إن بذل جهود جماعية لإزالة الحواجز المفروضة

بمساعدة متخصصين. ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يبلغ ٠,٨ في المائة.

ونحن نستثمر بقوة في التعليم والتدريب المهني. فالبشر هم موردنا الطبيعي الوحيد. وعلينا أن ندرهم ونحولهم إلى موارد استراتيجية للتنمية. ومعدل الالتحاق بالمدارس بلغ ٩٦ في المائة، وقد حقق الرأس الأخضر التعادل بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ونحن نستثمر أيضاً في الضمان الاجتماعي بغية تعميم الإسكان اللائق للجميع. أما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة وإمدادات المياه والزراعة والصناعات الغذائية، فأعتقد أننا أحرزنا تقدماً ملموساً، لا سيما خلال الأعوام القليلة الماضية، وإن كانت هناك تحديات كبيرة تنتظرنا. ونحن فقراء فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التقليدية. ولدينا بالكاد نسبة ١٠ في المائة من أراضيها يمكن تنميتها. ويبقى الرأس الأخضر هشاً، بيئياً واقتصادياً على السواء، وهو معرض للآثار السلبية لتغير المناخ. ووضعنا الأρχيولي يتطلب موارد هائلة لتنمية البنية التحتية.

لقد بلغنا مرحلة دقيقة في حياة بلدنا. فنحن بصدد مرحلة انطلاق، ونحتاج إلى تسخير كل طاقاتنا لتحقيق تحول جذري لجزرنا. وقد دللنا على أن التنمية ممكنة إذا ما توفرت لدينا الرؤية والاستراتيجيات الملائمة والإرادة السياسية والحريات والديمقراطية والإدراك السليم. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الشراكات لمساعدتنا على تحقيق طفرة إلى الأمام وبناء مستقبلنا.

**الرئيس بالنيابة:** أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد

راتو إينوكي كوبوبولا، وزير الخارجية والتعاون الدولي والطيران المدني في جمهورية فيجي.

**السيد كوبوبولا (فيجي)** (تكلم بالإنكليزية): في

البداية، باسم شعب وحكومة فيجي، أود أن أعتنم هذه

ولدينا استراتيجية لتحويل البلد إلى مركز دولي للخدمات. ونحن نعمل على تحويل ميزاننا النسبية إلى موارد للفوائد التنافسية من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، لكفالة أفضل دخل ممكن للأسر، ولكفاحة الفقر وجميع أشكال الإقصاء الاجتماعي.

إننا نعمل اليوم على تحديث هياكلنا الأساسية وتنمية رأس المال البشري والاستثمار في البشر بقوة والنهوض بالقطاع الخاص. ونتيجة للحكم الرشيد وتعزيز الشراكات العالمية، حصل بلدنا على مكاسب إضافية لعمليته الإنمائية. فقد حققنا انطلاقات كبيرة في قطاعات مختلفة: في التعليم والصحة وتمكين المرأة وتعزيز المجتمع المدني، وذلك تأكيداً على الالتزام السياسي القوي للحكومة بالحد من الفقر.

والرأس الأخضر في طريقه إلى إنجاز كل الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويندرج في استراتيجيتنا للنمو والحد من الفقر نهج يراعي البعد الجنساني، بهدف الاستجابة للتحديات التي يواجهها أكثر شرائح السكان ضعفاً، أي نساء الرأس الأخضر. فما من تنمية بدون مساواة وتكافؤ بين الجنسين. واستراتيجيتنا تهدف إلى تمكين المرأة في المناطق الريفية وتشغيل الأمهات العائلات لأسر فقيرة. ونبذل جهوداً مستمرة لاعتماد إجراءات في إطار السياسات العامة تضمن المساواة والتكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومع أن نسبة النساء بين أعضاء البرلمان لا تزيد على ١٥ في المائة، فقد حقق الرأس الأخضر التكافؤ في حكومته. فالحكومة تضم ١٤ وزيراً، بينهم ثمانية من النساء.

وفي مجال الصحة، شهدنا زيادة في العمر المتوقع وانخفاضاً في الوفيات النفاسية ووفيات الرضع. واليوم، فإن نسبة ٩٨ في المائة من الولادات تجرى في المستشفيات

انخفاض الدخول الحقيقية والدفع. بمن كانوا يقفون على عتبة الفقر إلى الفقر؛ والتحديات السياسية التي بقيت بغير حل، فكان لها أثر سلبي على نمو الاستثمار والصادرات وفرص العمل، مما أدى إلى زيادة الفقر؛ والاستخدام غير المنتج للموارد من الأراضي.

وفي حين أن العاملين الأولين خارج سيطرة اقتصاد جزيرة صغيرة، كما في حالتنا، فقد تمكنا من السيطرة على العاملين الآخرين. وعليه، فقد شرعت الحكومة في برنامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي - السياسي ليكون حجر الأساس لإطار التنمية المستدامة، خصوصاً في مجال الحكم السديد. وبذلت فيجي جهوداً ملموسة لتعزيز هذا الجانب من خلال تطوير ثقافة الحكم السديد المستدام والديمقراطي، التي ستشكل الفكر والسلوك السياسي المهيمن لشعب فيجي. والهدف من ذلك إنشاء هيكل حكومة تكون تشاركية بالفعل، ومرتكزة على توافق الآراء وقابلة للمساءلة وشفافة، وتتبع حكم القانون. وسيضمن ذلك تقليص الفساد إلى الحد الأدنى، ومراعاة آراء الأقليات، والإصغاء لصوت أضعف فئات المجتمع.

ويجري كذلك تطبيق مبادرات للإصلاح الزراعي لضمان الاستخدام الأمثل والأجدي لمواردنا الغزيرة. وفضلاً عن ذلك، فقد أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية في الميثاق الشعبي، وهو إطارنا الاستراتيجي للتغيير وخريطة الطريق لكفالة التنفيذ الناجح لمرامي الأهداف الإنمائية للألفية وإنجازها.

وفي غضون السنوات الخمس المتبقية، فإن فيجي مقتنعة بأن مواجهة هذه التحديات تتطلب فعلاً اتباع نهج إبداعية، ووجود مؤسسات متوافقة وبرامج ملتزمة، في ظل العدالة والمساواة في اقتسام الموارد، وأهم من كل ذلك، وجود شراكة عالمية أقوى وأكثر التزاماً. وفي هذا السياق،

الفرصة لكي أشكر الأمين العام على نظرته الثاقبة في اقتراحه عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أشكر هذه الجمعية لموافقتها على عقد القمة هذه. وانطلاقاً من تقدمنا الجماعي المحرز حتى الآن، وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٥، يبدو جلياً الآن أن النقاط المضيئة للتقدم تتفاوت من بلد إلى آخر.

فيما يتعلق بحالة نجاح فيجي في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد أحرزت تقدماً صوب إنجاز كل الأهداف الثمانية. وتقريرنا الثاني يبين أننا نمضي على الطريق إلى إنجاز خمسة من الأهداف الثمانية بحلول عام ٢٠١٥. وهذه تشمل الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي؛ والهدف ٤، بشأن تقليص وفيات الأطفال؛ والهدف ٥، بشأن الحد من الوفيات النفاسية؛ والهدف ٧، بشأن كفالة الاستدامة البيئية؛ والهدف ٨، المتعلق بتطوير شراكة عالمية للتنمية.

ويوضح التقرير أيضاً أن إنجاز ثلاثة من الأهداف - الهدف ١، بشأن القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ والهدف ٣، حول النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والهدف ٦، بشأن مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى - سيمثل تحدياً كبيراً. وحكومة فيجي ملتزمة وإيجابية تماماً فيما يتعلق بإنجاز هذه الأهداف.

وفي حين تم بالفعل إنجاز الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية في فيجي بشكل فعال عن طريق سياسات تعليمية قوية وفعالة، فإن ما يشغلنا بشدة هو القضاء على الفقر المدقع في إطار الهدف ١ من تلك الأهداف. وقد حددنا عدداً من العوامل التي أسهمت في عرقلة فيجي عن تحقيق تقدم مطرد في هذا المجال. ومن بين تلك العوامل: الأزمة المالية العالمية؛ والتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أدى إلى ضغوط تضخمية، وأدى بالتالي إلى

شكل السماد والبذور من ٢٠٠ ٠٠٠ مستفيد إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠. ومن الجدير بالذكر أن إنتاج الأغذية زاد خلال السنين وأن حالة الأمن الغذائي قد تحسنت، جاعلة آفاق الحد من الجوع مشرقة.

وعلاوة على ذلك، فإن التعجيل بالتنمية الريفية هدف رئيسي مدرج في خطتنا للتنمية. ونقوم بتحسين حالة الطرق الفرعية، ما يعزز إيصال الخدمات وتوفير سبل الوصول إلى الأسواق لسكاننا الريفيين. هذه التدخلات يعززها معالجة النقص في الموارد البشرية في المناطق الريفية. في سنة ٢٠٠٩ وحدها استفدنا للعمل أفرادا طبيين في الخط الأمامي يبلغ عددهم ١ ٦١٠ وشرعنا أيضا في تحسين بيئة العمل لعمال الصحة بوسائل منها تنفيذ مخطط الاحتفاظ بالعمال الريفيين وبناء بيوت لعمال الصحة الريفيين. وبالتالي، زاد عدد الموظفين من ٤٠٧ ٢٤ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٧ ٥٢٤ في عام ٢٠٠٩.

إننا نعتقد بأن هذه التدابير ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من وفيات الأطفال، وتقليل نسبة وفيات الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى. ونحن مصممون على مواصلة هذه المبادرات بفعالية حتى يبقى إمكان تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالصحة على المسار الصحيح.

وفيما يتعلق بتحقيق التعليم الابتدائي العام يجري توشيحي استراتيجيات مماثلة لتلك التي تُنفذ في القطاع الصحي. بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ وظفت حكومة بلدي ووزعت أكثر من ٢٥ ٠٠٠ معلم وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ بُني حوالي ٦ ٠٠٠ فصلا دراسيا. تستهدف هذه التدابير حالات العجز في البنية التحتية والموارد البشرية في المناطق الريفية. ومعظم الأهداف في إطار الأهداف الإنمائية

تلتزم حكومة فيجي بإجراء تحليل وطني شامل للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطط عمل وطنية لتسريع تنفيذها، ومراجعة سياساتها لتعميم تلك الأهداف وإدماجها في خطة التنمية الوطنية، وتكوين إدارة فعالة للموارد المحلية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وإجراء عمليات دورية لمراقبة وتقييم التقدم المحرز في إنجازها.

وختاما، كان الأمين العام محقا بالقول إن العجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من شأنه أن يكون فشلا غير مقبول من وجهتي النظر الأخلاقية والعملية. في وقت سابق في سنة ٢٠٠٠ التزمت فيجي بتحقيق الأهداف الإنمائية، ونحن ما نزال مخلصين لهذا الالتزام. ونعرف، بوصفنا حكومة، أن أية فوائد ناشئة عن نجاحنا ستؤثر على نحو مباشر في شعبنا. وقادة العالم تنبأوا بذلك قبل عشر سنوات ونحن ملتزمون بجعل ذلك حقيقة واقعة.

**الرئيس بالنيابة:** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد

كالومبوت. موانزا، وزير الدفاع والمبعوث الخاص لرئيس زامبيا.

**السيد موانزا (زامبيا)** (تكلم بالإنكليزية): تبقى

فترة لا تزيد على خمس سنوات قبل السنة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قمنا بتقييم المرحلة التي وصلنا إليها الآن. حققت زامبيا التقدم الكبير في تحسين بيئة الاقتصاد الكلي، ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستمر البالغ ٦,١ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وفضلا عن ذلك، وضع البلد أطرا تنموية، مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطة التنمية الوطنية الاستراتيجية الخمسية (٢٠٠٧ - ٢٠١١)، اللتين توفران رقدا دوريا لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، كجزء من التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية.

وبُذلت جهود أيضا تنفيذا للتدخلات المناصرة للفقراء. وتشمل هذه زيادة دعم تدخلات المزارعين في

صياغة سياسات وبرامج لدعم وتعزيز الإدارة البيئية المستدامة.

وإذ أحتتم أود أن أقول إن الالتزام بكفالة تحقيق الهدف الإنمائي ٨، ”إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية“، ضروري إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية الكلية للألفية. إن معظم التدخلات التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية لا تعتمد على البيئة الوطنية الطيبة الداعمة فحسب ولكنها تعتمد أيضا على التدفقات المالية المستمرة والوفية بالغرض أيضا. ونحن نشير إلى الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر قمة غليناياغلز لزيادة المساعدة لأفريقيا. ولذلك، أدعو الأطراف الشريكة المتعاونة إلى الوفاء بتعهداتها وأيضاً إلى كفالة توزيع متوازن للمساعدة الإنمائية الرسمية.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة

كارولين رودريغيز - بركت، وزيرة خارجية غيانا.

**السيدة رودريغيز - بركت (غيانا)** (تكلت

بالإنكليزية): قبل عشر سنوات تعهد قادة العالم بـ ”الأ يدخروا جهدا“ لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كان وعدا وصل رنينه الناس في كل مكان. واليوم، نسأل أنفسنا: لِمَ بقي هذا الوعد بالنسبة إلى الكثيرين غير محقق؟

لِمَ يبقى سعينا المشترك لتحقيق هذه الأهداف حتى الآن بعيدا عن المسار الصحيح؟ أين الموارد التي تم التعهد بدفعها؟ في عالم يتسم بالازدهار المتزايد والمعرفة المتزايدة والتكافل النامي لِمَ يبقى الجوع والمرض والحرمان من نصيب الملايين، والبالين فعلا، من الناس؟

هذه الأسئلة تستحق الإجابات. جميع البلدان، غنيها أو فقيرها، مهما كان توجهها السياسي أو الاقتصادي أو الأيديولوجي أو أي توجه آخر، يمكن أن يكون لها أثر في مصير جحافل هؤلاء الملايين إذا عملنا معا بشراكة حقيقية. ومن الحتمي فعلا أن نفعل ذلك.

لألفية ما تزال على المسار الصحيح. ويسرني أن أوافيكم بأن زامبيا على طريق تحقيق هذا الهدف.

وتعالج زامبيا بدأب الاختلالات المتعلقة بنوع الجنس عن طريق العمل الإيجابي وبرامج من قبيل المنح الدراسية لتقديم المساعدة للفتيات للامتياز على مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت زامبيا صندوق التمكين الاقتصادي للمواطنين بغية تمكين أكبر عدد ممكن من النساء الريفيات. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمساواة الجنسانية وتمكين النساء، وكيان الأمم المتحدة الجديد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

إن النمو الاقتصادي الإيجابي الذي تواصل زامبيا

التمتع به جعله ممكنا التأييد من شركائنا المتعاونين. بالإضافة إلى تخفيف حدة الدين التي تم الحصول عليها في عام ٢٠٠٤ بعد بلوغ نقطة منتصف طريق الإنجاز تلقينا ما مجموعه ٧٩٨ مليون دولار من الجهات الشريكة الخارجية عن طريق مختلف آليات الدعم من الجهات المانحة. في عام ٢٠٠٨ زيد هذا المبلغ إلى ٨٥٦ مليون دولار ومن المتوقع أن تحدث زيادة أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٠.

تواصل زامبيا المشاركة على نحو إيجابي مع الجهات

المتعاونة الشريكة عن طريق عدد من الطرائق للحوار، التي يتضح أنها منابر طيبة لاحتذاب المساعدة التنموية مع كفالة وضع الدّين لزامبيا ضمن المستويات المستدامة.

وما فتئت زامبيا تواجه تحديات في تحقيق الهدف

الإنمائي ٧، ”كفالة الاستدامة البيئية“، بسبب مستويات الفقر المرتفعة والافتقار إلى مصادر بديلة لكسب العيش للسكان الفقراء. وقد نجم عن ذلك وضع معظم المحرومين منا للضغط على مواردنا البيئية. وعلى الرغم من ذلك، تجري



”لا ترجع أوجه القصور في إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنها غير قابلة للتحقيق أو لأن الوقت قصير للغاية، بل تعود إلى عدم الوفاء بالالتزامات وعدم كفاية الموارد وعدم التركيز والمساءلة والاهتمام غير الكافي بالتنمية المستدامة“. (A/64/665، الفقرة ١١٦)

ولا يزال هناك العديد من التحديات المتفشية التي تستلزم استجابة عالمية. من الضروري اتخاذ إجراءات لتعزيز نظم الحوكمة العالمية بغية إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر إنصافاً وتمثيلاً وفعالية، وإصلاح وتحديث المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية ومنعها، وتعزيز قدرات وإمكانات الأمم المتحدة للاضطلاع بولاياتها بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة، ومعالجة أوجه القصور في النظام التجاري الدولي. ونرى ضرورة لبذل جهود دؤوبة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، ومواجهة الزيادة في حالات الأمراض المعدية، والتصدي للتهديد الطاغي الذي يشكله تغير المناخ.

ومن الضروري أن نوجه اهتماماً متزايداً لمعالجة العوامل التي تديم الفقر وانعدام المساواة على الصعيدين المحلي والدولي. ومن الواضح أنه لا يمكن استدامة نظام عالمي قائم على حيف كبير. إن عدم الإنصاف المستمر داخل البلدان وفيما بينها والحرمان المترسخ يقوضان السلام والأمن والتمتع بكل حقوق الإنسان وفعالية الجهود الإنمائية، خاصة بالنسبة لأكثر قطاعات السكان ضعفاً في كل البلدان.

وفي هذا الصدد، من الملائم التذكير بالفهم الواضح لإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) بأنه ستكون هناك زيادة في الدعم المباشر لجهود البلدان النامية لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبقى هذا الفهم أساسياً لأشكال الشراكات الضرورية لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن

لقد اعتمدت غيانا نهجاً مطرداً ومتكاملاً. إن الإدارة الحصيفة للسياسة المالية وفي مجال الاقتصاد الكلي ووضع الأولويات للتنمية الاجتماعية والتنمية المتعلقة بالبنى التحتية قد أتاحت لنا إحراز التقدم الكبير فيما يتعلق ببضعة من الأهداف الإنمائية للألفية والنجاح من أسوأ الآثار المترتبة على الأزمات المالية والغذائية. لقد شاهدنا منجزات كبيرة في التعليم والبيئة والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والصحة، وعلى وجه الخصوص في عكس اتجاه انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

لقد قطعت غيانا خطوة أخرى إلى الأمام بوضع استراتيجية إنمائية منخفضة الكربون لوضع اقتصادنا على مسار منخفض الكربون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، جرى توقيع مذكرة تفاهم مع النرويج لتنفيذ نموذج على المستوى الوطني لنشر الغابات للتصدي لتغير المناخ بدون الإخلال بالسيادة وأولويات التنمية الوطنية. وستساعد في تمويل المرافق الأساسية الحاسمة المتعلقة بالتحول ومبادرات الأعمال منخفضة الكربون، والنهوض بالتزام غيانا منذ أمد طويل بالتنمية التي تركز على الناس عن طريق زيادة الاستثمار في القطاع الاجتماعي. وتشكل نموذجاً للشراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو للنهوض بالأهداف الإنمائية والبيئية المشتركة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه على المستوى الوطني، لا يسعنا أن نتفacs، إذ لا تزال هناك تحديات خطيرة.

وعلى المستوى العالمي، تشير الدلائل إلى نجاحات مهمة، لكنها تشير أيضاً إلى أوجه قصور كبيرة. والدرس العام الذي توضحه لنا الدلائل هو أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال قريب المنال إذا توفرت الموارد الكافية والسياسات والإجراءات السليمة على جميع المستويات، فضلاً عن الالتزام السياسي المتجدد. وكما يوضح تقرير الأمين العام:

وفي بوركينافاسو، تحقق تقدم في مكافحة الفقر على الرغم من التحديات الكثيرة أمام النمو الاقتصادي. وتحقق أفضل تقدم في مجال الحصول على مياه الشرب، حيث زادت نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب من ٤٣,١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وبالمثل، في ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، تحققت نتائج مشجعة، ولا سيما في ما يتعلق بمعدلات التسجيل الصافية ومعدلات وفيات الرضع والأمهات، وأولا وقبل كل شيء، في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي استقرت عند حوالي ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٧,١٧ في المائة في عام ١٩٩٧، في حين أن العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة متوافرة مجاناً منذ ١ كانون الثاني/يناير.

غير أنه لا تزال هناك تحديات جسام في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحسين نظام الرعاية الصحية والتعليم ومحو أمية الكبار وحماية البيئة. إن تحقيق بوركينافاسو للأهداف الإنمائية للألفية قد يزداد تقويضاً نتيجة لآثار الأزمة المالية وتغير المناخ، الذي كانت له تأثيرات ظاهرة معينة، بما فيها الفيضانات.

وإذا أردنا تحقيق النصر في معركة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سنحتاج إلى عمل متضافر وإرادة سياسية قوية. لقد آن الأوان كي نبعث بإشارات جديدة على الالتزام والإرادة. وتود بوركينافاسو أن تؤكد من جديد هنا ما نعتقد أنه أساسي في معركة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أولاً، لا بد من اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية حقوقاً للشعوبنا. ثانياً، لا بد أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أكثر من أي وقت مضى جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية العالمية وأن تؤخذ في الاعتبار بصورة منهجية في السياسات والبرامج، التي تمثل إطاراً مرجعياً وساحة للحوار مع شركائنا الإنمائيين، سواء المؤسسات

تقلبات الأحوال المالية والسياسية والاقتصادية تؤثر بشكل ثابت على توقيت التنفيذ، فينبغي ألا تضعف التزامنا تجاه الفقراء، خاصة في أوقات الأزمات، أو تقلص تصميمنا على العمل في إطار الشراكات.

ولا يمكن اعتبار أن هذا الاجتماع كلل بالنجاح إلا إذا جددنا، في نهايته، الالتزام بكفالة إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد. إنه يمثل آخر أفضل فرصة لإحداث نقطة تحول في تسريع التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فلنكفل معا - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكل الأطراف الفاعلة الأخرى - أن الإعلانات الرسمية التي صدرت والوعود التي قطعت تترجم في الواقع إلى تحسينات مجدية من أجل شعوب العالم. فلنعمل كي لا نكون مقصرين.

**الرئيس المشارك:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد

لوسيان ماري نويل بيمبابا، وزير المالية في بوركينافاسو.

**السيد بيمبابا (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية):**

أود، بادئ ذي بدء، باسم وفدي أن أهنئ السيد ديس على انتخابه لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأن أعرب بشكل خاص عن ارتياحنا لرؤيته يترأس هذا الاجتماع المهم. ونعرب أيضاً عن امتناننا للأمين العام على استعداده الثابت للدفاع عن مثل الأمم المتحدة.

أثار مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أمالاً كبيرة، لأن رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا هناك اقترحوا سياسة إنمائية عالمية طموحة وواقعية في آن واحد ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهي تشكل معايير مفيدة لقياس الهوة الشاسعة بين العالم الذي نعيش فيه والعالم الذي نسعى إلي بنائه. وبعد ١٠ سنوات من اعتمادها، فإن نتائج تنفيذها متباينة.

**السيدة الفاضل (السودان):** اسمحو لي في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر الجزيل أصالة عن نفسي وإنباء عن وفد بلادي لمنظمي هذا اللقاء الهام لما بذلوه من جهد مقدر لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لخدمة الأهداف الإنمائية للألفية، ولتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه بحلول عام ٢٠١٥. وبعد بقاء أقل من خمسة أعوام لانقضاء الفترة الزمنية المحددة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، يلتئم جمعنا اليوم لنضع سياسات فعالة ومبادرات بناءة للتصدي للتحديات المتفاقمة، ولنسبي على ما تم إنجازه في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة، وسيناريوهات الأوضاع التجارية والمالية تشكل دون شك قيوداً على مسيرة التنمية في البلدان النامية، خاصة البلدان الأقل نمواً. وتندرج بأخطار داهمة على شعوبها نسبة لعوامل عديدة، تتمثل في قلة تدفقات المساعدات الرسمية، وشروط التجارة الدولية المحففة، ووضع القيود أمام وصول صادرات الدول النامية للأسواق العالمية، إلى جانب حصولها على أسعار غير منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدرة، وثقل ديونها الخارجية والانعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة. وعلى الرغم من مساعي الدول النامية لمواجهة هذه التحديات، إلا أن مشاكل الجوع والمرض والتراعات الداخلية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي. ولذا فإن تحقيق أهداف التنمية للألفية سيظل دون مستوى الطموح خاصة في القارة الأفريقية.

لا شك أن الأسرة الدولية تستشعر صعوبة مواجهة تلك التحديات التي تتميز بسرعة إيقاعها وتعاضم آثارها السلبية، مما يستوجب العمل الجماعي الذي تقوده منظمة دولية مقتدرة وفاعلة كالأمم المتحدة تعمل على ابتداء مبادرات خلاقة تواكب التحديات المختلفة التي ذكرتها آنفاً.

والهيئات المالية الدولية أو المجتمع المدني. ثالثاً، لا بد أن تستفيد سياسات تعبئة الموارد للأهداف الإنمائية للألفية من الركائز المبتكرة لتسريع العملية.

وأخيراً، يجب أن يشمل الكفاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جميع الدول، دون أي استثناء.

وفيما يتعلق بالتوقعات، يشكل النقص في الموارد المالية عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب نعتنم هذه الفرصة لحث المانحين على العمل لكفالة نجاح المناقشات الجارية مع المؤسسة الإنمائية الدولية ومجموعة البنك الدولي، وكذلك مع صندوق التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، خاصة بشأن إعادة التمويل.

وبالمثل، نؤكد من جديد خالص أملنا في تحسين الوصول إلى بيئة تجارية دولية أكثر إنصافاً. وما زلنا نؤمن بإيماننا راسخاً بأن التجارة المنصفة أمر مطلوب إذا أردنا أن نعجل بالنمو الاقتصادي، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل، وإذا أردنا الحصول على موارد كبيرة لتمويل التنمية فيها ومساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذه الفترة من العولمة، يجب أن تشارك جميع الشعوب في جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا تأمل بوركينا فاسو أن تكون جمهورية الصين (تايبوان) شريكاً بكل معنى الكلمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا بد من العمل معاً بمزيد من التضامن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورص الصفوف لبناء عالم أفضل لجميع الشعوب على كوكبنا.

**الرئيس بالنيابة:** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة أميرة الفاضل، وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي في جمهورية السودان.

المائة من مقاعد المجلس الوطني والمجالس التشريعية بالولايات للمرأة، حيث ارتفع عدد النساء البرلمانيات إلى ٣٠٠ امرأة برلمانية.

أيضا فقد انتهجت الدولة السياسات والإجراءات الداعمة لصحة الطفل بتحقيق مجانية علاج الأطفال دون سن الخامسة، وتوجت هذه الجهود بالمصادقة على قانون الطفل لعام ٢٠١٠.

وأعطت الدولة أولوية قصوى للصحة الإنجابية بإجازة السياسة القومية للصحة الإنجابية وتنفيذ خارطة طريق لخفض وفيات الأمهات.

أما في مجال استدامة البيئة فقد تمت المصادقة على الاتفاقيات والبرامج الإقليمية والدولية ذات الصلة بحماية البيئة، إضافة إلى تبني استراتيجية توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي.

إننا نؤكد على الأهمية البالغة للمساعدات الرسمية الإنمائية كعامل مكمل للموارد الأخرى اللازمة لتحقيق التنمية، حيث لا يمكن أن تكون الأزمة العالمية مبررا لتلافي الالتزام بالمساعدات الرسمية الإنمائية، والتي تعهدت الدول المتقدمة بتقديمها. وفي هذا الإطار فإن السودان بوصفه دولة خارجة من النزاعات حقق إنجازا بتوقيع اتفاقية السلام، إلا أنه لم يتلق من الدعم المقرر له في مؤتمري المانحين الأول والثاني في أوسلو إلا النذر اليسير. واعتمد السودان في تنفيذ التنمية على الجهود الوطنية وحدها.

سيدي الرئيس، أود أن أؤكد على أهمية استمرار قيادة الأمم المتحدة للجهود التي تعزز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يفرض علينا مسؤولية جماعية تركز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطارا جامعاً للجهود الدولي المشترك للتعامل الفعال مع القضايا والمشكلات العالمية بما فيها معوقات التنمية. ومن هذا المنطلق فإننا نتطلع للعمل سويا

إن بلادي قد بذلت جهودا كبيرة تجاه تحقيق تلك الأهداف، وحققت تقدما ملحوظا في مجال تنفيذ المشروعات الموجهة إلى الشرائح الضعيفة في المجتمع عن طريق تخفيف حدة الفقر وتحسين خدمات التعليم والصحة وخاصة رعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض.

ففي مجال مكافحة الفقر أعد السودان الاستراتيجية الربع القرنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انبثقت منها الخطة الخمسية للفترة الزمنية نفسها المستهدفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر. كما تم إنشاء المجلس الأعلى لمراقبة إعداد وتنفيذ الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر برئاسة فخامة رئيس الجمهورية. ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل الإنفاق المناصر للفقراء إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩. وتم تخصيص ١٢ في المائة من السقوف الائتمانية للبنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة، كما ساهمت آلية الزكاة كمشروع تكافلي رائد بما يفوق مبلغ المائتي مليون دولار سنويا في مجال محاربة الفقر ودعم الأسر الفقيرة.

لقد شهد السودان تطورات إيجابية في مجال التعليم، فكانت إلزامية ومجانبة تعليم الأساس هي السياسة الرسمية المعلنة للدولة، كما تم وضع استراتيجية قومية لتعليم البنات.

وفي مجال تمكين المرأة فقد تم اعتماد استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة وتمكينها. كما تبنت الدولة الخطة القومية لمكافحة العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٥، حيث تم إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل وذلك بوزارة العدل، إلى جانب تأسيس وحدة حماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية منذ عام ٢٠٠٦. وحظيت الاستراتيجية القومية في القضاء على ختان الإناث عام ٢٠٠٨ أولوية استثنائية. وتم تعديل القانون الجنائي ليتضمن فقرة لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة كما تم تخصيص نسبة ٢٥ في

هذه القاعة أو في أي مكان آخر يؤمن بأن الأهداف الإنمائية للألفية ليس لازما تحقيقها.

وأثناء السنوات القليلة الماضية أدت الاضطرابات الاقتصادية والمالية العالمية، علاوة على الكوارث الطبيعية، إلى حرف العملية التي بدأت قبل ١٠ سنوات عن مسارها. واليوم في هذه القاعة نعيد مجددا، معا، تأكيد التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية. وبديهي أن النجاح الطويل الأمد سيعتمد على استدامة النمو الاقتصادي على صعيد العالم كله.

ومن أجل الوصول إلى أهدافنا يتعين علينا إيجاد فرص العمل اللائقة لمئات الملايين من العاطلين أو شبه العاطلين عن العمل، لا سيما الشباب. فهم سيصبحون المحرك الجديد الدائب والحماسي لعجلة التقدم التي تدفع اقتصادنا العالمي. وإني متأكد من أن الأجيال الجديدة ستهيئ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العالمي، لا في البلدان النامية فحسب وإنما في البلدان المتقدمة النمو أيضا. وهذا الاقتصاد الذي بُعثت الحيوية فيه من جديد سيعطي الزخم لتقدم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضا.

يجب علينا أن نصحح نظامنا المالي العالمي حتى يتسنى للفوائد المحزية لعملائنا الجماعي أن تواصل النمو وتحافظ على قيمة ثابتة ومأمونة. وإن انعدام اليقين الذي تسبب فيه السلوك المالي غير المنضبط والقائم على المضاربة في السنوات القليلة الماضية أدى إلى تعطيل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من بلداننا وللأسف حرف مسار التقدم، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا أيضا أن نشجع على إقامة شراكة أقوى بين القطاعين العام والخاص في كل جانب من جوانب تحالفنا الشامل للمساعدة في إيجاد فرص العمل اللازمة لجميع مواطني عالمنا.

على تعميق التعاون الدولي المتعدد الأطراف وعلى إعلاء المصلحة الجماعية على المصالح الذاتية الضيقة في سبيل خلق بيئة دولية صحية للتعاون التنموي المستدام.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن السودان يمر بمرحلة هامة ودقيقة في تاريخه، مرحلة إجراء الاستفتاء بعد حوالي ثلاثة أشهر ونصف فقط من تاريخ اليوم. إننا نحتاج إلى دعم المنظمة وجهودها المقدرة من أجل تعزيز خيار الوحدة الطوعية، حتى يبقى السودان بلدا واحدا موحدا، آمنا ومستقرا، ينعم بالسلام والمحبة والإخاء، ويسود التعاون والتعاقد في جميع أرجائه.

**الرئيس بالنيابة:** والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد

دانييل بوديني، رئيس وفد جمهورية سان مارينو.

**السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية):**

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أثني على جهود الأمين العام التي لا تكل في الدفع قداما بالأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك على الاهتمام المخلص للرئيسين التريكي وديس في متابعة هذا البند من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أشيد بالممثلين الدائمين للسنغال والدانمرك على إدارتهما دفة المفاوضات على مشروع الوثيقة الختامية (A/65/L.1).

قبل عشر سنوات أقر رؤساء الدول والحكومات من البلدان الصغيرة والكبيرة، النامية والمتقدمة النمو، من الشمال ومن الجنوب، الأهداف الإنمائية للألفية واتفقوا على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ - وهو مسعى جريء تمس إليه الحاجة. واليوم، بعد قطع ثلثي المسافة من هذه الرحلة، نجتمع هنا لتقييم أدائنا من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ويؤكد التقرير الممتاز للأمين العام (A/64/665) على أننا حققنا النجاح في بعض المجالات ولكننا تخلفنا عن المسيرة في بعض المجالات الأخرى. والكثير يتعين إنجازها في السنوات الخمس المقبلة. وإني لوأثق بأنه ما من إنسان في

كما أن الانخفاض في الإنفاق الاجتماعي أضر بقدرة الدول على كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب. وحتى في البلدان المتقدمة النمو لم تنجح أشد القطاعات ضعفا من العواقب الشائنة لأزمة الرأسمالية، التي تسبب بها المضاربون المليون بتواطؤ مع أقوى الحكومات في العالم ومؤسسات بريتون وودز.

الثورة البوليفارية، بقيادة الرئيس هوغو شافيز فرياس، تسعى إلى الترويج لنموذج بديل للتنمية يتسم بالروح الإنسانية ويؤدي إلى تغييرات هيكلية عميقة لمصلحة الفقراء والمستبعدين. ورغم أن بلدنا لم ينج من الآثار السلبية لأزمة الرأسمالية، فإن الاستثمار الاجتماعي ارتفع، وإن الفنزويليين يتمتعون اليوم بظروف معيشية محسنة بصورة متزايدة. وأصبح الاستثمار الاجتماعي استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية السيادية والشاملة، التي ستحقق، بالتالي، الأهداف الإنمائية للألفية. وقد خصصت نسبة ٦٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٩ للاستثمار الاجتماعي. ونتيجة لذلك، نحن ماضون قدما نحو إقامة نظام ضمان اجتماعي شامل.

إن المهام الاجتماعية لصالح أشد القطاعات الاجتماعية استبعادا، قد مكنت فنزويلا من تحقيق الإدماج الاجتماعي السريع والواسع النطاق. وقد هبط معدل الفقر من ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وهبط معدل الفقر المدقع في الفترة ذاتها هبوطا كبيرا، من ٢٩,٨ إلى ٧,٢ في المائة.

وقد أقرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن فنزويلا هي البلد الذي حقق أكبر تخفيض في معدل اللامساواة في المنطقة. وهبط معدل البطالة في فنزويلا من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٨، أي قبل تنصيب

حاتما، تعرب سان مارينو، العضو الذي يعتز بعضويته في الأمم المتحدة والجمعية العامة، عن امتنانها على تجديده عدد كبير من البلدان التزامها بمواصلة السير على الطريق المؤدي إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية.

**الرئيس المشارك:** أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد خورخييه فليريو بريسينيو، رئيس وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد فليريو بريسينيو (فنزويلا)** (تكلم بالإسبانية): بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي الذي أقرت فيه الأهداف الإنمائية للألفية تبدو النتائج محيية للأمال. والوفاء بتلك الأهداف مهدد بصورة خطيرة. ذلك أن معظم البلدان المتقدمة النمو قصرت عن الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي عصفت بالرأسمالية في السنوات الأخيرة أنشأت مزيدا من الفقر ومزيدا من التباين ومزيدا من الظلم.

الاقتصاد المالي يمارس الهيمنة على العالم ويزيد من تراكم بلايين الدولارات من دون أن يأتي بأي منفعة. إنه اقتصاد صالات القمار. فقد أخضع دولنا وهو يسعى إلى تدمير المجال العام ويعمل على خصخصة كل شيء، حتى الخدمات وحتى الحروب.

الاستبدادية السوقية تحول دون ممارسة حقوق الإنسان والحق في التنمية. وفي هذا السياق لا يوجد حق في العمل ولا رعاية صحية؛ ما يوجد ليس سوى إجراءات التكيف لسوق العمل والشركات الخاصة التي توفر التأمين الصحي. كما لا يوجد حق في الغذاء، الذي يعتمد على الأسواق الدولية التي حولت الغذاء إلى عامل للمضاربة في المعاملات التجارية الآجلة.

وتشجع الحكومة البوليفارية الاندماج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس مبادئ التعاون والتضامن والتكامل. إن التحالف البوليفاري لشعوبنا الأمريكية - الاتفاق التجاري للشعوب والبتروال الكاريبي، يسهم في استئصال الفقر والتغلب على اللامساواة والبطالة في منطقتنا. وعليه، فإن فتزويلا تساعد الأشقاء في القارة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد استعادت فتزويلا سيطرتها الكاملة على مواردها الطبيعية. وهي تعتبر جميع الخدمات الأساسية حقوقاً من حقوق الإنسان. وقد مكنتنا موارد بلدنا، التي تدار بطريقة سيادية، من إنشاء بنك الجنوب وبنك ألبا. وتحولت سياسات الدولة إلى أدوات تعزز استقلال التنمية وإدارتها الذاتية بدون طغيان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إننا نقترح، بدلاً من عولمة الليبرالية الجديدة، عولمة العدالة والإنصاف. وبدلاً من نهب وإخضاع البلدان، نقترح التجارة المنصفة، وندعو إلى عالم نكون فيه جميعاً راجحين عبر التضامن والشراكة.

وتحت قيادة الرئيس هوغو تشايبث فرياس، حققت فتزويلا معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار الممارسة الكاملة للسيادة وتقرير المصير، اخترنا لفتزويلا طريق الاشتراكية من أجل بناء المجتمع الذي تسود فيه العدالة والمساواة والإنصاف، في ظل التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

إن ثورتنا البوليفارية موجهة نحو تحقيق الضمانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالاتساق التام مع كلمات المحرر سيمون بوليفار، الذي قال في مؤتمر أونغوستورا في عام ١٨١٩، بأن "نظام الحكم الأمثل هو ذلك النظام الذي ينتج عنه أكبر قدر ممكن من السعادة وأفضل ضمان اجتماعي وأقوى استقرار سياسي".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

الحكومة الثورية بقيادة الرئيس تشايبث فرياس، إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد تم تحقيقه. وتعزز سياسات الدولة تدريب المرأة وكفالة مشاركتها على قدم المساواة في الحياة العامة. وأود أن أشير هنا إلى هذه الحقيقة الهامة: أربعة من الفروع الخمسة للسلطة في فتزويلا تترأسها نساء - وهي السلطات التشريعية والانتخابية والقضائية والأخلاقية.

وبحلول عام ٢٠٠١، كانت فتزويلا قد حققت فعلاً الغاية المتمثلة في توفير مياه الشرب النقية للجميع. وفي عام ٢٠٠٥، حققت فتزويلا الغاية المتعلقة بجمع المياه المستعملة.

ونسعى في بلدنا إلى النهوض بالتمتع الشامل بالحقوق المتعلقة بالهوية والغذاء والصحة والتعليم والعمالة. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأن فتزويلا أصبحت بلداً خالياً تماماً من الأمية، وذلك بفضل الخطط التي نفذناها بالتعاون مع أشقائنا في كوبا. وقد أعلنت وكالة الأمم المتحدة ذاتها مؤخراً أن فتزويلا كانت واحداً من البلدان الخمسة في العالم التي تتمتع بأعلى مستوى من حيث الحصول على التعليم العالي. وفضلاً عن ذلك، ستحقق فتزويلا قبل حلول عام ٢٠١٥، من جملة الانجازات التاريخية الأخرى، تعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما ستدحر معدل الإصابة بالمalaria وحمى الضنك.

وفي فتزويلا، نحن ماضون قدماً نحو ديمقراطية رفيعة النوعية، لا تركز سوى على مصالح شعبنا واحتياجاته وآماله: ديمقراطية تشاركية فعالة تمارس فيها الحريات السياسية ممارسة حقيقية ويتم فيها التمتع بفوائد التنمية.